

تمهيد

يعيش البدو في البلدان السبع في النقب في حالة مزرية يرثى لها. فهذه البلدان تفتقر إلى معظم الخدمات المدنية الأساسية، بالإضافة إلى معاناتها من أعلى نسب البطالة وأقل نسب الدخل في الدولة. كما أن القدرات المحدودة لجهاز التربية أدت إلى تخلف أخذ في التقايم وذلك بالمقارنة مع التطور العلمي والتكنولوجي في الدولة. يحاول هذا التقرير استعراض العوامل التي أدت للوضع الراهن في حين أنه يطرح خطط لتغييره.

يُستدل من بعض الاستنتاجات إلى أن جذور المشكلة تعود لخلل في فهم سياسة التمدين والتوطين، والتي أُقيمت بموجبها بلدان باستثمار محدود بحيث لا توفر أدنى المستويات الحياتية للسكان. هذا بالإضافة للتمييز المبرمج الذي أحبط كل محاولة لإصلاح الوضع. في حين أن هذه السياسات تميزت باستكبار، تعالٍ وتجاهل تجاه البدو.

من أجل تغيير الوضع، يجب أن تتوفر الإجابة عن متطلبين أساسيين: أولاً، يجب وضع خطة تمكّن من تنفيذ تغيير حقيقي. ثانياً، يجب عدم إبقاء القرار بشأن تنفيذ الخطة في أيدي السلطات فقط. بالإضافة إلى ذلك، يجب الاهتمام بضرورة تنفيذ الخطة بسرعة وبتكاليف معقولة. يبدو أن المشكلة الأساسية التي تعيق تطوّر البلدان هي النقص في النشاط الاقتصادي، فغياب مصانع وورش عمل محلية، تضطر معظم الأيدي العاملة البحث عن عمل خارج البلدان. لكن تعذر المواصلات لأماكن العمل، والتمييز الذي يواجهه العمال حيث الوظائف الهامشية والأجور المهينة جداً، تساهم في تقايم الوضع.

ومما يزيد من حدة المشكلة هي تلك الصعوبات التي تواجهها النساء البدويات في الخروج بحثاً عن عمل. أن الدّخل المحدود يعني مستوى منخفضاً من الضرائب المحلية، مما ينعكس في نقص في البنية المدنية والخدمات الاجتماعية التي يتلقاها السكان. لقد تم تخصيص الميزانيات من قبل الحكومة للبلدان البدوية بأشد صور التمييز، مما جعل الوضع السيء أصلاً يزداد سوءاً.

تعاني البلدان البدوية من نقص في أراضٍ للبناء، سواء لسد حاجة التكاثر الطبيعي للسكان أو للورش التجارية. لذا، فليس غريباً أن نجد السكان محبطين من الحكومة ومعادين للسلطات المحلية التي يُنظر إليها بأنها غير ناجعة. فالعاطلون عن العمل ذوو الدخل الضئيل، من أوساط الشباب بالذات، يشعرون بالإحباط والغربة، وبالتالي يزداد توجههم إلى المخالفات الجنائية. هكذا تحولت البلدان إلى "طنجرة ضغط"، إن لم تجد لها متنفساً فإنها قد تتفجر وتنعكس على البيئة المحيطة قاطبة.

من أجل إيجاد حل للقضية المركزية، قمنا بإعداد خطة تطوير، بإمكانها جعل البلدان البدوية مربحة اقتصادياً. تعتمد الخطة على جمع عدد كبير من المبادرات المشتركة التي تستند إلى إيجابيات وإمكانيات متوفرة، بهدف إحداث تغييراً ملموساً. في حين أنها تشير إلى مشاريع قُطرية وإقليمية تتعلق بالبنية التحتية، مثل: سكة قطار، شوارع، مطار، إلخ، والتي من شأنها أن توفر إجابة ناجعة لاحتياجات البلدان، والمساهمة في إزالة عددٍ من المعوقات التي تعترضها، وتوفير فرص اقتصادية جديدة. تشمل خطة التطوير هذه على مشاريع هدفها مواجهة عوامل أخرى تتعلق بالبنية التحتية الإقليمية والمدنية، وبالذات تلك المتعلقة بالمجتمع البدوي، بما في ذلك استثمارات كبيرة تتعلق بالمواصلات الإقليمية، الكوادر البشرية والموارد المالية. لقد حددت الخطة عدداً من المشاريع التي يمكن تطويرها في معظم البلدان، وأهمها تلك المتعلقة بتطوير الكوادر البشرية، التريية، محفزات الاستثمار والزراعة. بالإضافة إلى تحديد الميزات الخاصة لكل بلد على حدة بحيث تعكس أولوياته النسبية، موقعه وحجمه.

تشكّل رهط وتل السبع، بموجب هذه الخطة، محركي تطوير في الوسط البدوي، بحيث تشكلان نموذجاً للبلدان الأخرى. تقترح الخطة أن تركز رهط جهودها في التطوير المستقبلي لتكون مركزاً إدارياً بالأساس، وفي الخطة عدد من المشاريع المرتبطة بذلك. من جملة هذه المشاريع فرع لمستشفى سوروكا يُقام بجانبها، كلية إقليمية بدوية ومكاتب للسلطة المحلية والسلطة الرسمية المتعلقة بشئون البدو. أما تل السبع، ونظراً لموقعها الجغرافي، فيرصد لها دور المحور الاقتصادي، حيث أنه بإمكان هذه البلدة، وباستثمار محدود، أن تشكل محفزاً اقتصادياً محلياً ناجحاً. هذا وتشمل الخطة برامج تطوير إضافية تتعلق بالبلدان الأخرى.

إنّ نجاح خطة التطوير المدني في الوسط البدوي، منوطة بشكل كبير في قدرة النقب، بشكل عام، وبئر السبع، بشكل خاص، على الانطلاق قُدماً من الناحية الاقتصادية. في حين أن سر نجاح البلدان البدوية يكمن بالاندماج في هذا الاقتصاد، بشكل عام، وتوثيق علاقاتها الاقتصادية بين بعضها البعض، بشكل خاص. بما أنه لا يمكن تنفيذ جميع المشاريع في آن واحد، فإن هنالك حاجة إستراتيجية تأخذ بالحسبان الأهمية والأولوية النسبية لكل مشروع على حدة، مع مراعاة قيمة التكاليف الإضافية والجدول الزمني. تستند الاقتراحات الواردة في هذه الخطة إلى توقعات أولية تمثل معالم لخطة تطوير حديثة تتعلق بالبلدان. متأملياً أنه ستثمر المشاورات المستقبلية قائمة مشاريع متكاملة وأكثر قبولاً. بعد أن يتم تبني الخطة الاستراتيجية المعدلة، ستتم صياغة عمليات مفصلة وبرامج اقتصادية.

أن تطبيق خطة عمل مركّبة كهذه، هو تحدياً بحدّ ذاته. لا بد أن نؤكد هنا على الأهمية القصوى لدور السكان البدو في النهوض بالخطة، الأمر الذي من شأنه أن يحول دون الاستمرار في التخطيط المجحف والمتجاهل لاحتياجات السكان. تعتمد خطة التطوير هذه على قيام البدو أنفسهم بالتخطيط والتنفيذ، أي أن طور العمل سيكون منهم واليه. هذا الأمر يتطلب إقامة هيئات مناسبة أهمها "السلطة البدوية للتطوير المدني" بحيث تلعب هذه السلطة دوراً رائداً

في إيجاد هيئات تطوير أخرى، وفي الوقت نفسه تشكل عامل ضغط أمام الحكومة من أجل تخصيص عادل للوسائل وصناديق التطوير اللائقة. بالإضافة إلى ذلك، فبإمكان هذه الخطة أن تقوم بدور حيوي في دفع عجلة المشاريع لمصلحة البلدان البدوية، بالتعاون مع السلطة المحلية، والمستثمرين الأجانب، إلخ. إن إحدى المهام الفورية لهذه السلطة هو تجنيد وتأهيل كوادر بشرية بدوية. تجدر الإشارة هنا أنه قد تم مناقشة عدد من الإمكانيات بهذا الخصوص.

إن الهدف الأساسي للاقتراحات المذكورة أعلاه هو تفعيل البلدان البدوية. الأمر الذي من الممكن تحقيقه إذ ما درست الشروط المسبقة المطلوبة للتطوير الاقتصادي بجدية، وإذ ما تم إدخال تغييرات جذرية في تعامل الأغلبية في دولة إسرائيل مع القضايا البدوية، بما فيها الإدارة العامة لشؤون المجتمع البدوي. فطالما كانت مواقف المجتمع الإسرائيلي سلبية تجاه البدو، تلك المواقف ساهمت بالتالي في خلق واقع مكانة البدو المتدنية والانتكالية. يجب أن تتغير هذه المواقف لأن المجتمع البدوي يفتقر إلى الإمكانيات والتجربة اللازمة لتنمية الاستقلالية الذاتية والتعاون سواء الداخلي أو مع مجتمعات أخرى.

إن مواجهة هذه التحديات الهائلة تكاد تجعل احتمالات نجاح الخطة أمر غير واقعي. ولكن إن لم يتم مواجهة هذه التحديات ستكون النتائج أسوأ بكثير، ليس بالنسبة للبدو فقط وإنما بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي قاطبة.

شكر

بودنا أن نشكر أولاً دعم السيد روبرت أرنو، الذي يجدد التزامه الشخصي والعميق لتحسين حياة المجتمع البدوي. فهذا المشروع لم يتم بفضل فحسب، بل قام بمواكبته، حفز وشجع على إنهائه في الجدول الزمني وفي الإطار المالي المحدد له. ومن حسن الحظ، أن حماسه انعكس

علينا، فصار المشروع عملاً أحبه كل من عمل عليه. كما نشكر كل من شارك في هذا المشروع لا سيما من ساهم بشكل فعلي في هذا العمل، ونخص بالذكر: مركز النقب للتطوير الإقليمي الذي يترأسه البروفيسور يهودا غرادوس؛ روني بلوشطين - لبنان من مركز النقب التي قامت بإعداد التقرير وقسم من النصوص؛ المساعدة الإدارية والسكرتارية التي قامت بها السيدة ديبى غولدمان - غولان من مركز النقب، وكرميت ألماسي من مركز دراسة وتطور المجتمع البدوي. ونشكر أيضاً السيد سليم أبو رطيوش الذي قام بالإشراف على استطلاعات الرأي الأولية من بيت إلى بيت، حيث قام بإجراء المقابلات بمساعدة طلاب بدو من جامعة بن - غوريون: يوسف الهواشلة، ياسر العمور، رلى العطاونة، ردينه القريناوي، أمل أبو سعد، أحمد أبو مديغم، أحلام الصانع.

مقدمة

تتطلب مواجهة المشاكل الناجمة عن الظاهرة الجديدة المتمثلة بمجتمع بدوي يعيش في بلدان مدنية في النقب، انتهاج أسلوب تعامل مغاير تماماً لما هو عليه الحال الراهن. فالمجتمع البدوي عانى في السابق وما زال يعيش معاناةً بسبب الاجحافات الخطيرة التي ارتكبت بحقه طيلة القرن الماضي. بدءاً بعدم الاعتراف بحقوقه التاريخية على الأرض، ومروراً بوضع سياسات رسمية للحد من فعالياته، وعلى رأسها منعة من استغلال أراضيه، واستمرار قلعه منها ونقله للبلدان شبه المدنية، وانتهاء بمنع تطور هذا المجتمع بشكلٍ يمكنه من البقاء.

نتيجةً لذلك، فإن المجتمع البدوي في البلدان فقير وغازب. خلال عشرين عاماً سيشكل هذا المجتمع أغلبية سكانية في النقب، الذي يمتد هو بدوره على أكثر من نصف مساحة الدولة. لقد بات من الواضح إنه إذ لم يتم إيجاد الطرق الكفيلة لجعل البدو شركاءً متساوين في التقدم الذي ينعم به سائر السكان في الدولة، فإن مستقبلهم ومستقبل جيرانهم اليهود يبدو سقيماً للغاية.

حتى الآن، يبدو أن كمّ التوجهات غير المنقطع من قبل البدو أنفسهم ومن قبل كثير من المراقبين المخلصين، من أجل إصلاح الغبن الذي حل بهم، يقع على آذان صماء في القدس وتل - أبيب. يظهر أن الدوافع الراسية على العدل والأخلاق لا تلعب دوراً كافياً في اتخاذ خطوات لصالح الجماهير، حتى لو كمنت بها مصلحة الغالبية العظمى من سكان النقب بشكل خاص وسكان الدولة بشكل عام. وهكذا، لم يتبق أمام المجتمع البدوي أي خيار سوى أن يبادر بخطة عمل ذاتية، من شأنها تغيير الوضع المحزن والذي لا يُطاق.

إن هذا التقرير يبرز مدى حيوية هذه الخطة، حيث يقوم بطرح الخطوط العريضة لإخراجها إلى حيز التنفيذ. فهو يستطلع الاحتياجات والإمكانات المحتملة، وما يمكن للبدو أن يقوموا به من أجل النهوض بالخطة. يعترف التقرير بحاجة البدو إلى الدعم الحكومي عدا عن المبادرات المقترحة، ويحاول توفير حلول ناجعة مع أخذ تكاليفها بعين الاعتبار. فهو يناشد بتوسيع الخطط الموجودة وذلك بسبب تكاليفها المحدودة نسبياً، بدلاً من اختيار وسائل جديدة تكون باهظة التكاليف. يعول التقرير على الدور الجديد نسبياً للبدو، حيث يشمل الأخذ بزمام المبادرة في إقامة المؤسسات والمشاريع المستقلة في شتى المجالات. بهذا تكون خطة العمل هذه واقعية وقابلة للتنفيذ بحيث تحقق للبلدان البدوية ما فشلت حكومات إسرائيل في تحقيقه.

يجب أن ينتهي الدور التقليدي الذي تقوم به الحكومة في توزيع "الصدقات" على السلطات المحلية. فلقد تم تمييز البدو سلبياً في هذا الصدد، بل صاروا متعلقين بكثير من الوزارات الحكومية المغرضة التي لا تتوافق سياساتها المعلنة ومصالح البدو. فقد تم رصد أموال كثيرة بدون تخطيط وبدون حاجة، وتم استرجاعها في بعض الأحيان بسبب عدم توافقها والجدول الزمني غير الواقعي الذي حدده واضعوه. أما الآن فلقد حان الوقت للعمل على المستحقات الشرعية والاحتياجات الضرورية والملحة للسكان دون منة من قبل الساسة والبيروقراطيين. كي يكون هذا العمل مقنع، جدير بأن تعرض الاحتياجات على هيئة برامج عمل مثمرة وقابلة للتنفيذ، فلقد انتهى عصر التوسلات، وأن الأوان للتفكير الخلاق والتخطيط الجدي.

يقسم هذا التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية. يتناول القسم الأول أهم العناصر التي ساهمت في خلق الوضع القائم، مع التنويه إلى العمل المطلوب ومبرراته. لقد أعتمدنا في هذا التقرير على أحدث المعطيات، وعلى استطلاع رأي شامل خصص لهذا الغرض حيث تم توثيقه تحت عنوان (استطلاع بلدان البدو 2000). بالإضافة إلى ذلك، يوفر سجل الإحصائيات لبدو النقب (SYNB) والذي نُشر مؤخراً للمرة الأولى، معطيات شاملة تتعلق بجوانب مختلفة لحياة البدو

في البلدان. في حين أنه يؤكد ما جاء في سجل الإحصاء الخاص بالنقب (SYN) وما أشارت إليه تقارير كثيرة لا تعد ولا تحصى، مثال ما عرضته قيادات المجتمع البدوي، وما ورد في المعطيات الحكومية الرسمية. في حين أن استنتاجات بحث للدروفيسور عيران رزين، تحت عنوان "الأمن الاقتصادي للسلطات المحلية البدوية في النقب"، أشارت بوضوح إلى مسألة التمييز في توزيع الهبات للبلدان البدوية.

إضافة إلى ذلك فقد تم إجراء استطلاع محدود يتعلق بمجمّعات اقتصادية في البلدان البدوية. هنالك محاولة للإجابة عن السؤال: لماذا يتميز النشاط الاقتصادي في البلدان البدوية بهذه الضحالة؟ وكيف يمكن تحسين الوضع؟ التقارير الأخيرة هذه ستُنشر في وقت لاحق في مؤلف يحمل الاسم "أبحاث في الخلفية".

يستعرض القسم الثاني خطة عمل، أو إذا أردتم خطة استراتيجية. تعتمد الخطة على أفكار تم تطويرها في المؤلف الثاني الذي اعد لغرض هذا البحث، تحت عنوان: "خطة استراتيجية للتطوير المدني في البلدان البدوية في النقب" (استراتيجية، لينتيك، 2000). تقترح الخطة مبادرة بعيدة المدى تستهدف تغيير الواقع بشكل ناجح قابل للتنفيذ ضمن ميزانية واقعية ومقبولة .

يتطلب تنفيذ خطة التطوير المعقدة هذه والتي تشكل تحدياً بحد ذاتها، يتطلب تخطيطاً حذراً. لذا فإن القسم الثالث من هذا التقرير سيحاول طرح مثل هذه الخطة التنفيذية. هنالك فرصة أمام المجتمع والحكومة في إسرائيل أن يكونا شركاء فعليين في هذا الجهد، بحيث يتسنى لهم تعديل الغبن التاريخي، والتكفير عن التقصير الواضح والفشل الذريع منذ قيام الدولة. في خضم ذلك، بوسعهم الاطلاع على أساليب جديدة وخالقة لترميم البلدان البدوية الضعيفة والمهملة الأخرى في أرجاء النقب. مما سيمكنهم من الانخراط في صفوف الدول المتقدمة القليلة، التي بدأت العناية بالسكان الأصليين من البدو بصورة لائقة.

أين نحن الآن، كيف وصلنا إلى هذا الوضع، وماذا نحتاج من أجل التغيير؟

تاريخ السياسات المتعلقة بتوطين البدو

لقد تم توثيق تاريخ السياسات المتعلقة بتوطين البدو بشكل جيد. هنا سنقوم بعرض الخلفية التاريخية لتوطين البدو والتي من شأنها أن تساعد على تحليل الوضع الراهن، من خلال استطلاع العناصر المكونة لتسلسل الأمور. أشتغل البدو خلال القرون التي سبقت قيام دولة إسرائيل، بأعمال تقليدية مثل تربية المواشي والزراعة. بعد قيام دولة إسرائيل تقدّم البدو بدعاوى ملكية على الأرض التي استخدموها من حيث السكن والزراعة، لكن دعاوهم رُفضت حسب القانون العثماني أو القانون البريطاني الذين تبنتهما دولة إسرائيل عند قيامها. حيث تحدّدت في أعقاب ذلك سياسة الطرد، والحرمان من الحق بالسكن والمرعى في تلك الأراضي. أما الأسباب الرسمية المعلنة التي تبرر هذه السياسة، فهي تتلخص بادعاء واقعي ينص على الرغبة في توفير خدمات صحية، تربية واجتماعية بشكل متساوٍ. بالرغم من ذلك فإن مراقبين حياديين توصلوا إلى نتيجة مفادها أنّ العامل الحاسم تمثل عملياً بالرغبة في تمكين الدولة من فرض سيطرتها على غالبية الأراضي في النقب، من منطقات صهيونية أو وقائية².

من أجل التقرب من البدو، أقامت الدولة عام 1968 التجمع السكاني المدني الأول في تل السبع، حيث يبعد عن بئر السبع كيلومترات معدودة فقط. في حين أنه حتى العام 1990 كان مجمل البلدان التي أقيمت هي بلدان مدنية أخرى (يوضح الرسم رقم 1 توزيع هذه البلدان في النقب). لقد أدى وقوع بعض الأخطاء التخطيطية والتي نتجت عن عدم مراعاة الاحتياجات الخاصة والحيوية للمجتمع البدوي، إلى فشل مبادرة تل السبع. فقد كانت الوحدات السكنية صغيرة جداً، والحارات شديدة التلاصق، مما حال دون التفاعل الاجتماعي بين الأفراد والعائلات. عند تخطيط رهط في العام 1972 أخذت هذه الأمور بعين الاعتبار، ونجحت البلدة في الوصول إلى نسب مرتفعة من النمو السكاني. في عام 1982، بعد الانسحاب من سيناء، قامت الحكومة بمصادرة المنطقة التي أقيم عليها مطار نباطيم الحالي، مما أدى إلى قلع العائلات البدوية التي تواجدت على هذه الأراضي، حيث تم نقلهم إلى البلدتان الحديتتان كسيفة وعرعة التي أسست أصلاً من أجل استيعابهم. بعد ذلك بعامين تم تأسيس بلدة أخرى هي شقيب السلام، وقبل نحو عشرة أعوام أضيفت البلدتان الجديتان حورة والقية. أما عدد سكان البلدان البدوية اليوم فهو يتراوح سبعين ألف نسمة، يشكلون نحو نصف العدد الكلي للسكان البدو، الذي يشكل بدوره ربع عدد سكان النقب.

سيناريو في حالة الفشل

لقد كان أسلوب تعامل دولة إسرائيل تجاه قضية توطين البدو سبباً أساسياً في فشل هذه التجربة. الشيء الذي أدى إلى خلق واقع جديد أصبح فيه السكان يعانون من الفقر، انعدام الثقافة، البطالة وبالتالي الشعور بالغربة والعداء للدولة وللغالبية التي تسكنها. يكشف بحثنا، على اثر أبحاث أخرى، الكثير من البرامج الفاشلة، يمكن تلخيصها بما يلي:

■ نقص في الأراضي

إن كمية الأراضي التي خُصّصت للبلدان البدوية، لا تكفي لسدّ حاجتها من حيث زيادتها الطبيعية وبالتالي تقديم الخدمات مثل البنية التحتية، المنشآت العامة والاجتماعية، الورش الصناعية وغيرها. يشير الاستطلاع إلى غياب شبكات المجاري والأرصفة، مستوى متدنٍ من الشوارع، نقص في الملاعب الرياضية، مراكز ألعاب للأطفال، نقص في مراكز العناية بالأولاد، ونقص واضح في مناطق وورش صناعية.

■ قوانين تنظيم مقيّدة

هنالك تعليمات وقوانين تقيّد حتى أبسط النشاطات الاقتصادية، والتي تحول دون وجود سوق حرة لتسويق أراضٍ، حيث يُمنع بيع/شراء أراضٍ، هذا بالإضافة إلى تحديد أسعار أراضٍ أعلى مما هو متعارف عليه في السوق.

■ نقص في ميزانيات السلطات المحلية

إن ميزانيات البلدان البدوية تستند إلى مصدرين أساسيين: ميزانيات تخصص من قبل الحكومة، وأموال خاصة تُجبي كضرائب محلية. بالإضافة إلى ذلك هناك هبات للمشاريع التطويرية غير العادية (ميزانية غير عادية).

يؤكد مؤلّف البروفيسور رزين (الأمن الاقتصادي للسلطات المحلية البدوية) معطيات تقرير سوآري، والتي تقيّد بأنه قد تم تمييز البلدان البدوية سلباً وبشكل مبرمج من قبل الوزارات الحكومية⁽³⁾. فالمعادلات التي تُحسب بموجبها ميزانيات هذه البلدان تُلحق بها تمييزاً سلبياً، كما أن هبات التطوير التي مُنحت لها تكاد لا تساوي شيئاً بالمقارنة مع الاحتياجات الفورية ومقارنة مع ما تحصل عليه البلدان اليهودية. إن غياب قاعدة اقتصادية، ووجود نسب عالية من البطالة يعنيان نسبة منخفضة جداً من جباية الضرائب المحلية. وهذا فشل تم الاعتراف به في التقرير الأخير لمراقب الدولة⁽⁴⁾.

■ غياب استقلالية محلية:

لقد أُديرت السلطات البدوية المحلية الخمس، حتى أيلول من العام 2000، من قبل رؤساء تم تعيينهم على يد وزارة الداخلية. لم يكن هؤلاء الرؤساء المعيّنين من البدو، وإنما من الخارج حيث أن ولاؤهم الأول كان للأحزاب التي عيّنتهم.

■ غياب قاعدة اقتصادية

يكشف الاستطلاع الاقتصادي الذي أجريناه، عن عدداً قليلاً جداً من المبادرات الفردية في البلدان البدوية، والتي تتميز بكونها محدودة وضعيفة. لذا، فإن معظم الأيدي العاملة تضطر للبحث عن عمل خارج البلدان، حيث التمييز المنهجي ضدها. فلقد تراوح عدد العمال البدو في الشركات المنتجة في النقب إلى أقل من 400 عامل وذلك من أصل 15000 عامل يعملون في هذه الشركات. حيث يعمل عدد قليل منهم في مصانع كبيرة وعصرية، في حين أنه لم يتم تشغيل أي منهم في صناعات الهاي-تك (ملحق 2). لذا فمن البديهي أن تكون هناك نسب بطالة عالية ونقص في أماكن العمل، وخاصة في أوساط النساء، اللاتي يعتبرن سفرهن للعمل خارج البلدة أقل قبولاً.

■ غياب وظائف حكومية

ينحصر عدد العاملين البدو في المكاتب الحكومية إلى 15 موظفاً، ما عدا التربية، الثقافة والدين (استراتيجية، ليتفيك، 2000، الجدول 1،6) فهذا المعطى يعكس التمييز المنهجي بوضوح.

■ تربية وضيعة

لقد قام تقرير كاتس بتوثيق الفشل الدامغ لجهاز التربية في الوسط البدوي (5)، فطاقم التدريس غير مؤهل، وهناك نقص هائل في غرف التدريس، بالإضافة إلى نتائج مزرية لامتحانات البجروت، نسب تسرب عالية، مشاكل خاصة بالبنات، وغيرها. بالرغم من ذلك فهناك تجاهل مستمر من قبل السلطات للتوصيات السديدة التي أوردها هذا التقرير.

■ خدمات صحية ناقصة

يعتبر مستوى الخدمات الصحية في البلدان البدوية تحت المستوى المقبول، رغم الحاجة الماسة لهذه الخدمات الحيوية.

■ خدمات اجتماعية وترفيهية

هناك نقص في الكوادر البشرية العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية، أما بالنسبة لإمكانيات الترفيه في البلدان البدوية فهي محدودة للغاية. هذا بالرغم من وجود مشاكل مستعصية من عنف في أوساط الشباب، استعمال للمخدرات، وحاجة ماسة لأطر علاجية للأولاد. فعلى سبيل المثال، عدد العاملين الاجتماعيين في البلدان البدوية يشكل فقط ربع أو خمس عدد العاملين الاجتماعيين في البلدان اليهودية ذات عدد سكان مشابه. بالإضافة إلى ذلك فإن معظم البلدان البدوية تفتقر إلى ملاعب رياضية، مراكز للشباب وانعدام مكتبات بلدية.

إن مسؤولية هذا الفشل تقع على عاتق حكومات إسرائيل المتعاقبة، فالخطط التي تُطرح من قبل هذه الحكومات لا تعكس احتياجات أو مصالح المجتمع البدوي، فالبدو لم يكونوا شركاء حقيقيين في عملية التخطيط. زد على ذلك، فحكومات إسرائيل لم تحترم في أغلب الحالات التزاماتها بإصلاح الخلل والغبن وإلغاء التمييز. لذا فهناك مصداقية لادعاء البدو بأن فشل عملية التخطيط كان مقصوداً، لأنه لا يمكن تبرير هذا الفشل أو التصديق بأنه كان سلسلة من المصادفات أو عدم القدرة.

النتائج

■ معطيات حديثة

حتى الآونة الأخيرة، كانت الإثباتات لنتائج فشل سياسة التوطين في البلدان البدوية، جزئية وغير مُفيدة علمياً. يحتوي سجل إحصائيات النقب للعام 2000، والذي نُشر مؤخراً، على معلومات مفصلة بما يتعلق بالوضع الحقيقي للبدو. من خلال هذه المعطيات ترسم صورة من اللامساواة الواضحة في جميع المجالات الحياتية: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والتربوية. ففي هذا السياق يوضح الرسم (2) عدد من النقاط الأكثر أهمية والتي تشير إلى انعدام المساواة، وذلك بمقارنة أكبر البلدان البدوية، رهط التي تتوفر بشأنها معلومات شاملة، ببئر السبع وبأكبر وأقدم أحيائها، عومر. لا شك في حقيقة أن البلدان البدوية التي يعاني سكانها من نقص شديد في جميع الخدمات الحيوية، هي بلدان فاشلة.

■ أدلة رسمية

لقد تم تجاهل ضائقة البدو ومعاناتهم من قبل معظم الإسرائيليين أفراداً أو مسئولين في مواقع رسمية، فهم لا يكثرثون بالإثباتات التي سقناها آنفاً، مدّعين أنها غير علمية وأنها تعتمد على مبالغات وعلى معطيات غير موثوق بها. في حين أن الأبحاث الأخرى لم تكن أوفر حظاً فهي الأخرى لم تحظ بنقطة اكبر مثل الاستطلاعات المختارة والأبحاث الأكاديمية الجديدة حول مواضيع مختلفة (6). في هذا الفصل ورغبةً منا بمواجهة هذا الأسلوب الغير جدي، سنحاول عرض معطيات من مصادر حكومية رسمية حول أهم معايير فشل السياسة تجاه البدو، ألا وهو الفجوة الاجتماعية - الاقتصادية بين السكان البدو وبين باقي المجتمع. عملياً، جميع معايير الفشل تتلاءم وهذه المعطيات إلى حدّ كبير، مما يجعل العبث بالمعطيات الرسمية أمراً زائداً. في كل عام يصدر تقرير رسمي يرتب السلطات المحلية في إسرائيل وفق مقياس اجتماعي - اقتصادي. في العام 1995 كان ترتيب البلدان البدوية السبع في النقب، بالمقارنة مع مدينة بئر السبع وجاراتها اليهودية الأخرى كالتالي: خمس من بين البلدان البدوية السبع تم ترتيبها في أدنى درجات سلم البلدان في إسرائيل، بحيث كانت مدينة رهط، أكبر البلدان البدوية، في أسفل السلم (أنظر الجدول رقم 1). من شأن هذه المعطيات لوحدها أن تكفي المتشككين، ولكن هذا المعلومات تشير إلى ترتيب البلدان ليس إلا، وهناك بلدان أو مجموعة بلدان يجب أن تكون بطبيعة الحال في المرتبة الأخيرة. أضف إلى ذلك فإن الترتيب لا يوضّح حجم الفجوة بين رهط، مثلاً، وهي الآن ثاني أكبر المدن في النقب، وبين بئر السبع أكبر مدن الأقلية وعاصمته. من هنا، فإن معطيات الدّخل، رغم كونها معقدة بحد ذاتها، إلا أنها تعتبر أفضل أداة لقياس الفجوات.

يعتبر الدخل السنوي للعامل في البلدان البدوية أقل بـ 30-40% منه لدخل العامل المتوسط في مدينة بئر السبع، وذلك بسبب نسب الدخل الأقل ونسب البطالة الأعلى وفق ما أوردته دائرة الإحصاء المركزية. إن نسبة النساء البدويات العاملات محدودة للغاية مقارنة بسائر

الأيدي العاملة، فمتوسط ما يعملنه في السنة يبلغ سبعة أشهر، بينما يبلغ متوسط ما تعمله النساء في بئر السبع نحو تسعة أشهر. من هنا، فإن دخل العائلة في البلدان البدوية من الأجور أقل من نصف الدخل لدى العائلة في بئر السبع، والتي هي بدورها أقل بشكل ملحوظ من المعدل العام في إسرائيل. في حين أن عدد أفراد الأسرة في البلدة البدوية هو بمثابة ضعف عدد أفراد الأسرة في بئر السبع. لذا فإن معدل دخل الفرد الواحد في العائلة البدوية أقل من 25% مقارنة بمثيله في بئر السبع، وأقل بـ 20% من النسبة العامة في إسرائيل. وفي أقصى الحالات فإن مستوى دخل الفرد من الأجور في الوسط البدوي في النقب يصل إلى نحو 10% من مثيله في عومر.

الجدول رقم 1: الترتيب الاجتماعي-الاقتصادي للسلطات المحلية، 1995

1	رھط	بلدان بدوية
2	عرعرة	
3	تل السبع	
4	كسيفة	
6	شقيب السلام	
7	اللقية	
17	حورة	
107	بئر السبع	بلدان يهودية
59	ديمونا	
121	عراد	
190	ميتار	
192	لهافيم	

202	عومر	
-----	------	--

ملاحظة: الرقم 1 يشير إلى أقل درجة من بين 204 سلطة محلية في إسرائيل.

هنالك ادعاء بأن البدو يتلقون "تعويضات" بسبب ضحالة دخلهم، بواسطة مخصصات مالية كريمة توجد بها الحكومة. فمخصصات العائلات الكبيرة تشكل للوهلة الأولى، عامل يحسّن الوضع، لكن الحقيقة أن كثيراً من العائلات البدوية لا تحصل على هذه المخصصات. إن نسبة 98% من الأولاد في إسرائيل قاطبةً يتلقون مخصصات دعم، أما في البلدان البدوية فتتراوح النسبة بين 49-92%. حتى مخصصات البطالة التي من المفترض أن توزع بالتساوي فإن ما يتلقاه البدو منها هو منخفض نسبياً. أما الخدمات الحكومية في مجال الصحة والتربية فهي أكثر إنصافاً بالمقارنة مع الفجوات في الدخل الفردي، ومع ذلك فإن كثيراً من الأبحاث تؤكد على وجود التمييز تجاه البدو في هذه المجالات أيضاً، أي أنه لا يوجد سد فجوات على المستوى الشخصي وبشكل مطلق.

شاهدنا آنفاً، دلائل غير قابلة للتفنيد، مصدرها من الحكومة نفسها، تشير إلى أن الفجوات في متوسط دخل الفرد ومتوسط دخل العائلة هي أكبر، وهي تعكس دخلاً أقل في الأجور. نسب البطالة مرتفعة، وهناك تعويض محدود يتم تلقيه بواسطة مخصصات عامة من تجارة وخدمات. إن هذه المعطيات تميز بالأحرى مجتمعات عالم ثالث في حين أن المجتمع البدوي يعتبر جزء من مجتمع غني في دولة غنية ومتحضرة.

■ مفاهيم اجتماعية: نتائج الاستطلاع

نعرض في هذا الفصل خلاصة نتائج استطلاع قمنا بإجرائه في الأشهر الأولى من العام 2000، لذا فإن نتائجه تعبر عن أحدث المعطيات المتوفرة في هذا المجال. هدف الاستطلاع

يتمثل بالاطلاع على آراء شريحة، تمثل سكان البلدان البدوية السبع، بكل ما يتعلق بظروفهم الحياتية. لذا فقد تم استطلاع آراء أكثر من 1800 أسرة تم تقسيمها حسب شرائح الجيل والجنس والمكان، حيث طرح المستطلعون 127 سؤالاً على كل أسرة.

أما أهم نتائج هذا الاستطلاع فإنها تتلخص في سخط كبير وعدم رضى لدى الغالبية العظمى من البدو تجاه شروط حياتهم المدنية. في حين أن "الخدمات الصحية" هي الوحيدة التي كانت "مقبولة". أما سائر المجالات من تربية حتى الخدمات الاجتماعية، البنية التحتية وفرص العمل، فهناك خيبة أمل كبيرة. لوحظ تحسن في نواح مادية معينة، مثل زيادة عدد أجهزة التلفزيون والغسالات، بينما يبرز غياب وسائل الراحة الأخرى. ومما يثير القلق هو انعدام الثقة التامة بالسلطة المحلية، التي يُنظر إليها بأنها فاسدة وغير ناجحة. كما هو الحال أيضاً بالنسبة للثقة بالحكومة، وبالذات إدارتها لقضية الأراضي.

لقد أعرب معظم المشاركين في الاستطلاع عن عدم رضى من أوضاعهم الحياتية. فلقد أشاروا إلى تردّي الأوضاع الاجتماعية، وخاصة لدى الشباب، حيث الجريمة المتزايدة في وسطهم. هذا في حين انهم أجابوا بنسبة اثنين إلى واحد بأنهم يفضلون الحياة في جو قروي، وأنهم لا ينصحون البدو الآخرين بالسكن في بلدة ذات طابع مدني.

إن الجداول والتحليلات متعددة-الجوانب التي يوردها الاستطلاع، ترسم صورة أوضح لأهم العوامل المؤدية لهذه المفاهيم. في هذا التقرير، يمكن الاستنتاج في جميع الأحوال، أن معظم المعطيات السلبية التي عُرضت في الفصول السابقة تلقى دعماً واضحاً من خلال ردود فعل السكان البدو.

يبدو أن الفشل المستمر لهذه البلدان لا يمت بصلة لمن هم ليسوا من البدو. فالذين يرغبون التأكد من نسبة الفشل هذه، فما عليهم إلا زيارة أحد هذه البلدان، ومن ثم مواصلة الزيارة إلى

جاراتها اليهودية. فالتناقض الصارخ بين التمييز المتواصل من جهة، وبين رغد العيش والكماليات من الجهة الأخرى، أكثر إقناعاً من رف حافل بالمعطيات والإحصائيات.

من هنا، يمكننا أن نستنتج، بدرجة كبيرة من الثقة، أن وضع البدو في البلدان بلغ درجة من العقم والتعاسة، حتى أصبح يشكل لائحة اتهام قاسية بحق سياسات التوطين والتمدين التي قامت بها حكومات إسرائيل. فليس من شأن بعض الإيجابيات المحدودة في عدد من المجالات التعويض عن الإحساس بخيبة الأمل والإحباط الكبيرين بكل ما يتعلق بالخدمات، التي أُوهم البدو بأنها ستتحسن فور انتقالهم للبلدان، مثل التربية والتشغيل والرفاه. إن الفجوات الهائلة بين البدو وجيرانهم اليهود، تزيد من الإحساس بالسخط والظلم لديهم. علينا أن نستخلص، وعلى ضوء هذه الدلائل، أن سياسة التوطين قد فشلت، وأن هنالك حاجة لنهج مغاير من الأساس.

التوقعات المستقبلية

وماذا بعد؟ فالمواطنون ذوو النوايا الحسنة قد يشعرون بأن هذه الوثيقة المحزنة تعكس فشلاً أخلاقياً وسياسياً مما يبرر العمل من أجل إصلاح الوضع. لكن، ووفقاً لتجارب الماضي، فإن هذا التبرير الذي يستحق التقدير لا يكفي لإحداث الثورة المنشودة في المفاهيم تجاه الموضوع. من هنا، نحن لا ندعو بعرض سياسة جديدة استناداً إلى هذه الخلفية فقط.

لا شك أن المصلحة الذاتية تعتبر محفزاً كبيراً، تفوق عملية الإصلاح نفسها. نسبة التزايد السكاني السريعة في البلدان ستجعل من السكان البدو خلال عدة سنين عاملاً حاسماً في ديموغرافية المنطقة (استراتيجية، ليتفيك، 2000، ص 24-20). إذا لم تطرأ تغييرات جوهرية على السياسة، فإن هذا التزايد السريع سيؤدي إلى ثورة اجتماعية، تستحوذ على المنطقة كلها. حيث أن الكم الهائل من سكان البلدان العاطلين عن العمل (معظمهم شباب) والفقراء، سيكون عاملاً أساسياً في هذه الثورة. إن ملامح هذه الثورة الاجتماعية بدأت

بالظهور لا سيما في التجمعات البدوية الكبيرة. في حين أنه سيصبح تقديم الخدمات المدنية الأساسية أكثر صعوبة بالنسبة للسلطات المحلية البدوية، ذات الصورة المهزوزة أصلاً في نظر السكان، كما ذكرنا سابقاً.

لقد وصل التوتر القائم بين بلدة تل السبع البدوية وبين جارتها اليهودية الغنية عومر إلى حد الأزمة. فقد تم حل الخلافات حول الأرض بواسطة "قوة عليا" وليس من خلال إجراءات قانونية إدارية سليمة. كما أن الهوات البارزة والأخذة بالانتساع، أثارت لدى البدو أحاسيس بالظلم وغياب العدل. أما السكان اليهود في عومر فإن قلة الأمن لديهم، بسبب الجرائم والسراقات المتكررة، يجعل حياتهم لا تُطاق، في بلد تُعتبر حسب الإحصائيات الرسمية إحدى أفضل البلدان مستوى في إسرائيل. فمثلاً، تعتبر نسبة سرقة السيارات في عومر من أعلى النسب في البلاد، في حين أن زيادة السطوة من أجل السيطرة على الجريمة أدت إلى تفاقم حالة العداء.

ما يقلقنا هو أن هذا التدهور في العلاقات بين المجتمعين من شأنه أن يتكرر في مدن جوار أخرى مثل: رهط ولهاييم، حورة وميتار، وربما كسيفة وعراد، أو عرعة وديمونا. هناك أفكار لدى متخذي القرارات العليا لتغيير السياسة، بما في ذلك إقامة بلدان بدوية إضافية. هذا "الحل" من شأنه استبعاد المشكلة بشكل مؤقت لكنة ليس للمدى البعيد حيث أنها ستتفاقم مستقبلاً. هذه هي سياسة التجاهل بعينها، والتي إذ ما استمرت في عدم مواجهة المشاكل الحقيقية والأساسية بشكل فوري وبعديّة، لا سيما أن الفرصة ما زالت تسنح بذلك، فإن هذه المهمة ستصبح مستقبلاً أكثر صعوبة، مكلفة أكثر وربما غير قابلة للتنفيذ. إن مستقبل البدو موجود في كفة الميزان وكذلك مستقبل النقب كله.

التطوير المدني للبدو

من أجل إصلاح الوضع، يجب الأخذ بعين الاعتبار عدد من الحقائق. أولاً، ليس من المتوقع أن تبادر الحكومة بخططٍ هي بمثابة تغيير منهجي جذري. ثانياً، لا يُعقل أن تقوم الحكومة برصد أموال بالحجم المطلوب من أجل تعويض البدو بشكل لائق على ما سببته لهم سياستها الفاشلة. وإذا انتظر السكان البدو تحقيق إحدى هاتين الإمكانيتين، أو كلاهما، فإن العقود القادمة لن تكون سوى نسخة طبق الأصل من العقود التي سبقتها. لذا، فلا بد للبدو من أخذ زمام المبادرة والمجاهرة بعرض احتياجاتهم ومطالبهم. لكن هذا لوحده لا يكفي، فيجب أن يتم عرض خطة، ذات تكاليف معقولة وقابلة للتنفيذ بحيث تطرح طرقاً وأساليب ممكنة لتحقيق أهدافها. إن جدية الأهداف وعامل الثقة، يُلزم المجتمع البدوي بأن يلعب دوراً جديداً في القيادة، في التخطيط، السيطرة وإدارة طرق العمل المطروحة.

عندما باشرنا بوضع هذه الخطة، فضلنا انتهاج أسلوب شامل، على أن نخوض في التفاصيل الصغيرة، التي تحتاج في جميع الأحوال الدقة المتناهية والتقييم اللاحق. هناك أهمية كبيرة للأسلوب الشامل، لكن بما أن هذا الإطار لم يكن موجوداً سابقاً، فإن سياسة التوطين العامة في إسرائيل لم تكن مركزة وناجحة. يبرز هذا الأمر بوجه خاص وبشكل صارخ في النقب. لذا، هناك ضرورة لقلب مختلف كلياً، يستند إلى مرجعية صلبة.

تعاني كافة البلدان البدوية من مشكلة مزمنة تتمثل بانعدام البنية الاقتصادية. فيغياب أماكن عمل، وبالتالي الدخل المحدود وقاعدة ضرائبية شبه معدومة، تكاد هذه البلدان أن تكون عاجزة عن خدمة نفسها. الأمر الذي من شأنه أن يزيد من اتكالية البلدان على المساعدات الحكومية،

وبالتالي نفاقم المشاكل بدلاً من طرح حلول جذرية وناجعة. من هنا، لا بد من نتيجة حتمية وهي أنه يتوجب على سياسات التوطين الاستناد إلى استراتيجية تطوير اقتصادي. على هذه الخطة الاستراتيجية أن تأخذ بالحسبان الميزات الإيجابية للبلدان البدوية، والعلاقات المثمرة التي يمكن إقامتها بين هذه البلدان وبين بلدان أخرى في النقب خاصة وفي الدولة عامة. بالإضافة إلى ذلك، فعلى هذه الخطة أن تشمل آليات عمل تنفيذية. على أية حال، حتى وإن لم توفر هذه الخطة الحلول الكافية، فهناك حاجة لخدمات عديدة على الحكومة أن تقوم بتمويلها مباشرة. مع ذلك يسود الانطباع بأن هذه هي خطوة حيوية أولى في سبيل التغيير الجذري.

لقد اطلعنا عن كتب على الظروف الذي تعيشها البلدان البدوية، وتوصلنا إلى أنه من الممكن، بعكس التوقعات وبتكاليف محدودة نسبياً، تطبيق هذه الخطة بحيث تتناسب والظروف الخاصة للبلدان البدوية. في هذا التقرير سنعرض الخطوط الهيكلية العريضة لهذه الخطة، من أجل الاطلاع على مدى تناسبها لاحتياجات وتطلعات السكان.

الإمكانيات الكامنة للتطوير الاقتصادي

من الواضح أنه لم تهيأ الظروف لتطوير البلدان البدوية. فلا يوجد نشاط اقتصادي يذكر من أي نوع كان في هذه البلدان. حيث تشير الدلائل، إلى أن الموظفين الحكوميين والسياسة العامة لا يشجعان مثل هذا النشاط، لأسباب تعود لقصر نظرهم. فمنذ إقامة البلدان البدوية يتواصل نمو الضغط السكاني الناتج عن نسبة ولادة عالية، بالإضافة إلى نقل البدو من أراضيهم في النقب إلى هذه البلدان بمبادرة الحكومة وطمعاً بهذه الأراضي. يجدر التنويه أنه بعكس ما يحدث في المدن اليهودية، ليس للسكان البدو مخرج من هذا الوضع، فليس من السهل أن يجد الشباب البدو عملاً في النقب ذو المصادر المحدودة نسبياً، حيث تصبح هذه المهمة أصعب عندما يبحثون عن عمل في مركز البلاد النشط. العلاقات العائلية الموسعة تجعل من الانتقال

إلى منطقة المركز أقل إغراء. بالإضافة إلى أنه ليس لدى البلدان السبع ما يمكنها عرضه من أجل جذب الصناعات إليها. فهي لم تحظ حتى بمكانة تطوير "أ" والتي تتطوي على تخفيض في الضرائب للاستثمارات الصناعية (وفق قانون تشجيع الاستثمار)، وذلك على الرغم من أنها الأكثر فقراً وضعفاً في الدولة.

الحقيقة أنه لا يمكن اعتبار البلدان البدوية سوى أحياء سكنية فقط، هذا بالرغم من أن عدد سكان رهط يتجاوز 30000 نسمة حيث تعتبر المدينة الثانية في النقب من ناحية الحجم بعد بئر السبع. أما البلدة البدوية الثانية حجماً فهي تل السبع التي يخولها حجمها الكبير (أكثر من 10000)، بأن تكون أكثر من مجرد مكان للسكن. في كلتا الحالتين يلعب الحجم والتركيب الاجتماعي السكاني في هاتين البلديتين دوراً معاكساً لهذا الاتجاه. مثالاً على عجز هاتين البلديتين، أنه رغم العدد الكبير من المستهلكين إلا أنها لا تتمكن من تلبية احتياجاتهم، مما يضطرهم اللجوء إلى مصادر خارج بلدانهم، مثل بئر السبع والضفة الغربية.

لقد ساد الاعتقاد بأن هذه البلدان ستشكل مركز خدمات لكافة السكان البدو خارج هذه البلدان. لكن الحقيقة أن هؤلاء السكان يعيشون في تجمعات قروية متناثرة في أرجاء النقب، تعتمد بالأساس على الزراعة التي تدر دخلاً محدوداً على السكان، مما يعني أن حاجتها الاستهلاكية محدودة. لقد كان من الممكن بذل جهود لربط البلدان البدوية السبع فيما بينها، وبذلك إيجاد جهاز خدمات مدني، لكن البعد الجغرافي لهذه البلدان يصعب من هذه المهمة. فلكل منها نشاط اقتصادي محدود، يقتصر على أدنى مستوى من العلاقات التجارية المتبادلة. أما البلدان اليهودية المجاورة فهي صغيرة بحيث لا يتسنى إقامة علاقات اقتصادية ذات أهمية معها، في حين أن عومر تبنت سياسة اقتصادية استطاعت بموجبها إقصاء تل السبع بدل من التقرب منها. أما بئر السبع، وإلى حد ما ديمونا وعراد، بالرغم من تعذر الوصول إليها، فهي تجمعات مركزية هامة، نسبياً، حيث أنها تشكل مركز للعمل والمشتريات، بالرغم من غياب علاقات تجارية واقتصادية متبادلة.

هل يمكن تطبيق سياسة التطوير في البلدان البدوية؟

بإمكان البلدان البدوية القائمة توفير مزيد من الخدمات سواء لسكانها أو للنسبة المرتفعة من السكان في ضواحيها، وذلك إذ ما توفرت بعض الشروط مثل تحسين طرق المواصلات والاعتراف الحقيقي بالحاجة لعلاقات اقتصادية متناغمة وقاعدة اقتصادية نشطة. إن حجم وموقع كلٍّ من رهط وتل السبع يساهم بشكل كبير في بناء مجدد لاقتصاد البلدتين، وذلك إذ ما انتهجت سياسة صحيحة. فبواسطة علاقات ناجحة يمكن لهاتين البلدتين، نقل "عدوى" النشاط والتطوير إلى باقي البلدان. في حين أنه بإمكان هذه البلدان الصغيرة وباستغلال ناجح لميزاتها الإيجابية، أن تقوي الديناميكية العامة في أجهزتها المدنية، وبذلك تعم الفائدة على الجميع. سيحاول البرنامج الذي سنقترحه لاحقاً، عرض تلك الإيجابيات والفوائد المتبادلة الناتجة عن أسلوب التخطيط الشامل الذي يدمج البلدان البدوية السبع معاً.

بالرغم من الأهمية الفائقة لدفع عملية تطوير البلدان البدوية، إلا أن ذلك غير كافٍ. فهذا أساس لا بد منه، لكنه لا يكفي وحدة لتحقيق التغيير المنشود. فاحتمال نجاح خطط تطوير البلدان يصبح أقرب إذ ما تم دمجها في اقتصاد النقب عامة. لكن علينا ألا ننسى أن اقتصاد النقب ضعيف ويجب تقويته، لذا هناك حاجة بان يشكل النقب ميداناً لمبادرات تطوير اقتصادية قومية شاملة، مركزها في بئر السبع. على هذه المبادرة أن ترمي خلفها مغامرات الماضي العشوائية والغير مترنة وأن تشكل هي بحد ذاتها استراتيجية جيدة التخطيط. من هنا، يتوجب دعم الجهود الحديثة لتطوير بئر السبع كمترولين إقليمياً، الشيء الذي سيخدم مصالح البلدان البدوية في نهاية الأمر. لكن كي تجني البلدان البدوية الفائدة القصوى من خططها الاقتصادية، عليها توطيد علاقاتها مع بئر السبع بالذات. على هذه البلدان اخذ قسط حقيقي في تطوير البنية التحتية الإقليمية والاندماج في مجال التقنية المتقدمة التي تغزو كل مكان ممكن. والأهم

من كل ذلك، على هذه البلدان النهوض بمشاريع كثيرة في مجال البنى التحتية، بحيث تجتذب ديناميكية التطوير من مركز البلاد إلى النقب.

ما مدى حيوية نهج التطوير؟

قبل الدخول في التفاصيل علينا أن نتطرق لموضوع الموافقة. فهذا الأمر ضروري لأنه من المحتمل أن تثار نقاشات حول تفاصيل الخطة، وإذ لم يكن هناك إجماع على مبدأ التطوير المدني، كما ذكر سابقاً، فليس هناك أي احتمال لتنفيذ أية خطة تطوير. فبالإجماع يمكن تقليص وتضييق شقة الخلاف إلى التفاصيل، دون المس بالنتيجة العامة للمبادرة.

يجب أن تتم تلبية رغبات مجموعتين أساسيتين في هذا الصدد: البدو أنفسهم، والأغلبية اليهودية. بالإضافة إلى ذلك، هناك عوامل فنية يجب أخذها بعين الاعتبار، مثل التكاليف، الجدول الزمني والإدارة، حيث أنها تؤثر بدورها على مدى القابلية لأية مبادرة.

موافقة السكان البدو

لقد ازدادت ثقتنا من خلال البحث الذي أجريناه بأن المبادرة للتطوير المدني التي تحمل في طياتها إمكانيات تحسين الوضع، ستكون مقبولة على الغالبية العظمى من البدو في البلدان. فرغم احترامهم الكبير للتقاليد، فإن الشباب في المجتمع والذين يشكلون الأغلبية، يحترمون أيضاً نتائج الحداثة والتمدين الناجحة. لكن للأسف، فإن الإطار المدني الحالي الذي يعيشون فيه، أثبت فشله على كافة الأصعدة، فهو يعرض القليل من مقومات الحياة العصرية التي يطمح إليها الشباب، بالإضافة إلى العوارض السلبية التي تعترض العادات والتقاليد البدوية الأصيلة التي لم تزل قريبة إلى أفئدة كبار السن. فمثلاً، الكثافة المتزايدة مع الارتفاع في مستوى التربية وبالمقابل انخفاض في مصادر العمل، يخلق نموذجاً سلوكياً مختلفاً يتميز بالجريمة، الإهمال

وهدم العائلات. يجب ألا يكون هذا هو النموذج العصري الوحيد، فالبلدان المتقدمة التي توفر مصادر عمل حقيقية للرجال والنساء ودخلاً أعلى للعائلات، يمكنها أن تحافظ على جوانب معينة وهامة من العادات والتقاليد أو ربما ملاءمتها للواقع الجديد.

إن البنية الاقتصادية القوية تعني مصادر دخل إضافية للسلطات المحلية خاصة من الضرائب، وبالتالي زيادة عدد الخدمات الاجتماعية المحلية، مدارس أفضل، أماكن ترفيه، نشاطات ثقافية وغيرها. إن ممثلي الجمهور العربي المحليين في البلدان غير معنيين بإعادة عجلة الزمن إلى الوراء وإنما يفضلون رؤية تحقيق القدرة الكامنة في حياة البلدة بنمط يميز البدو. نعتقد، أنه مهما كانت أفكارهم السياسية ومراكز قواهم، فإن مُنتخبي الجمهور البدو وطواقمهم المهنية، سيجدون في هذه الخطة وسيلة يمكنهم من خلالها كسب ثقة الجمهور مجدداً.

موافقة السكان اليهود

يشكل السكان اليهود، على جميع المستويات تقريباً، تحدياً كبيراً بالنسبة للخطة المقترحة، فالبلدان المجاورة ستعارض بشدة كل تطوير يشمل إضافة أراضٍ، لأنها تتعارض ومصالحها حيث أن لكثير من هذه البلدان أطماع في الأراضي التي يخضع بعضها لتصرفاتهم. يجدر التنويه هنا أن حصة الفرد من الأراضي في البلدان اليهودية تزيد عنها في البلدان البدوية بالرغم من تشابه أحجامها. فأنه كلما ازداد عدد السكان في البلدان البدوية ازداد عجزها بالنسبة للأراضي. في حين أن ملكية الأراضي في كثير من الأماكن المتاخمة للبلدان البدوية موجودة في أيدي الكيبوتسات والموشافات والمجالس الإقليمية. هناك انخفاض إنتاجي للفرع الزراعي في البلاد بشكل عام، وهو آخذ في الازدياد بسبب شح المياه المتزايد. لذا، فمن المنطقي أن يتم إعادة جزء من هذه الأراضي للبدو والتعويض المناسب عن الجزء الآخر. الحل الذي من شأنه أن لا يواجه معارضة في الوسط البدوي.

هناك يهود سيّدعون وجوب مباشرة علاج مشاكلهم، وخاصةً في مدن التطوير في النقب أو فكيم، نتيفوت، يروحام وغيرها، والتي تعاني هي الأخرى. صحيح أنه بالمقارنة مع المدن اليهودية الأخرى في البلاد فإن هذه البلدان تحتاج إلى عناية واهتمام. لكن، كما هو الحال بالنسبة للبلدان البدوية، فإن أحداث تغيير في هذه البلدان سيكون نتيجة تقوية اقتصاد بئر السبع وبالتالي توطيد العلاقات مع هذا الاقتصاد. أما البلدان البدوية فيمكنها هي الأخرى أن تجني ثمار هذه العلاقات الاقتصادية، لذلك لا حاجة لعرض المحفزات الضرورية للسياسة، كحالات ربح وخسارة. يجب ألا نطرح النقاش كإطار من التنافس بين البلدان اليهودية والبدوية في النقب للحصول على الدعم. فهذه الدعاوى الزائفة أثارت احتكاكاً جدياً بين المجتمعين، بل يجب أن ننظر إلى الموضوع كنتيجة للفجوات القائمة بين النقب بشكل عام وبين المناطق الأكثر غنى في البلاد. إن مساعدة البلدان البدوية لا يمس بأي شكل من الأشكال بالبلدان اليهودية في النقب، لأنه يعتبر جزء من سداد دين والتزامات الدولة، منذ أمد بعيد، تجاه النقب عامة.

موضوع التكاليف

سيّدعي موظفو وزارة المالية، كالعادة، انه لا يمكن تمويل هذه المبادرات في الوقت الحالي. في هذه الحالة يمكن الرد بإجابتين. الأولى، هو أن وزارة المالية تكرر استعمال هذا الإجراء حتى أنه فقد من مصداقيته، فالبدو هم سكان الدولة ولهم الحق في الحياة الكريمة مثلما يعيش جيرانهم اليهود وذلك بموجب كل معايير النزاهة والعدل. فلم يقل أحد للبلدة الجديدة موديعين، التي يصل عدد سكانها العدد الكلي للسكان البدو، أنهم سيمنعون عنها الخدمات النوعية والثمينة، التي تُموّل من أموال الجمهور وذلك بحجة الوضع الاقتصادي الصعب. ناهيك عن أن سوء وضع البدو ناتج بشكل كبير عن اعتبارات خاطئة وسياسات قومية مميزة ضدهم، فليس من العدل أن يُطالبوا الآن بالانتظار الإضافي من أجل التعويض عمّا فات.

أما بالنسبة للثمن فسيكون باهظاً، ولكن كما ذكرنا سابقاً، فإن قسماً كبيراً منه مخصص لتطوير النقب بشكل عام، وهو أمر كان يجب عمله منذ أمد بعيد. هناك ميل لدى موظفي وزارة المالية للمبالغة والتهويل في وصف تكلفة معظم الاقتراحات القائمة. هذا الميل منبعا من الفكرة المسبقة لدى هؤلاء والتي توحى لهم بأن الدولة، كمصدر دعم، ستقوم بكافة التكاليف في نهاية المطاف. لذا فليس غريباً وربما بنيتة سيئة، أن تلقى هذه الاقتراحات آذاناً صماء. نحن نؤكد أن الخطط الأكثر نجاعة هي تلك التي تشجع المواطنين على العمل من أجل مصالحهم الحيوية، من خلال استغلال ناجع للكوادر البشرية والاقتصادية (المحدودة) المتوفرة لديهم. إن القرارات العامة التي تُزيل العوائق المصطنعة، والتي تشجع النشاط الذي يزيد من الدخل، وبالتالي زيادة جباية الضرائب، والتي تشجع مصادر توفير جديدة واستقطاب الأموال الخارجية، هي وحدها القادرة على إحداث التغييرات الكبيرة المنشودة وبتكاليف مالية محدودة.

نقترح أن يتم تبني مثل هذه الخطط، كوسيلة تحد من مخاوف المدافعين عن الخزينة العامة. لم تكن إسرائيل خلاقة بما فيه الكفاية بإيجاد مثل هذه الوسائل، ولكن في السنين الأخيرة ازدادت نجاعتها وجدواها، وذلك بسبب ما أصبح للموضوع الاقتصادي من شأنٍ وسيطرة، وبسبب نجاح مبادرين محليين في مجالات التقنية المتقدمة دون الاعتماد على صناديق الدولة السرية. بالنسبة للبدو، المتعلقين بصدقات الدولة أكثر من الآخرين، سيكون الفطام عن هذا التعلق أصعب، مع أنه ممكناً. بل يمكننا أن نقول أبعد من هذا، حيث يجب أن يتم بلورة مواقف جديدة تستبعد الاتكالية، وتضفي المغامرة والتجديد، لأنها أمور حيوية في طور العمل وبناء القاعدة الاقتصادية.

القدرات الإدارية

إن النقص في القدرات الإدارية تعيق عملية التطبيق الناجح لاستراتيجية خطة التطوير الاقتصادي إلى حد كبير، حيث أن بوسع هذه الإدارة أن تقوم بأدوار عدة مثل التقييم والتنسيق من أجل نجاح هذه المبادرة المعقدة. لكن في حين أننا قلقين تجاه القيادات في المجتمع البدوي، فلسنا أقل قلقاً من المؤسسة اليهودية الحاكمة، التي تسيطر منذ أمد بعيد وبشكلٍ مطلقٍ على شؤون البدو. إن أحد المقومات الأساسية لنجاح أية خطة تكمن في مشاركة كاملة من قبل إدارة بدوية في جميع المستويات، مما يعني ضرورة إقالة موظفين يهود من وظائفهم الميدانية وفي المكاتب الرئيسية. من المحتمل جداً أن تكون مؤهلات المدراء اليهود أكبر، لكن حقيقة كونهم ارتكبوا أخطاءً كثيرة في الماضي تُبرر استخلافهم بمدراء بدو، حتى لو كانوا أقل نجاعة، فهم أقدر على تقديم أداءٍ صحيح.

لا شك أنه ستنتم معارضة الموظفون اليهود بشأن أقالتهم، حيث أنهم سيطعنون في مثل هذا الإجراء، الأمر الذي يشكك بجد ذاته في أدائهم. على هؤلاء أن يقوموا بدراسة إيجابيات وسلبيات خطتنا بشكلٍ علني، وعدم الاختباء من وراء نقاشات مغلقة وملفات سرية، كجزء من اللعبة الشيطانية: "فرِّق تسد". أن الألوان كي نمكّن البدو من المشاركة المركزية في بلورة مستقبلهم، فكل مبادرة تتجاهل ذلك سينقصها عنصر الجدية. هنا يجدر التنويه بأن ضرورة بذل جهود جبارة لإقامة منظمات بدوية ملائمة وتأهيل موظفي جمهور بدو هي أمر حتمي لا بد منه. في القسم الثالث نستعرض نماذج لعددٍ من الاقتراحات بهذا الشأن من أجل مباشرة العمل فوراً.

شروط مسبقة لخطة التطوير المدني

بعد استعراضنا لجانب من المشاكل المتعلقة بعرض خطة تطوير البلدان البدوية، ورغم إدراكنا لأهميتها، إلا أننا لا نؤمن بأنها تشكل عائقاً حقيقياً. سنتناول لاحقاً وبإسهاب مناقشة بعض المكونات الأساسية للمشروع والتي تجعل الخطة عملية، ممكنة وصحيحة لمستقبل البلدان

البدوية. إن الاقتراحات التي سنوردها لاحقاً ليست شاملة، فهناك عدد من العوامل الفنية التي يجب إضافتها بهدف إخراج الخطة الاستراتيجية إلى حيز التنفيذ. هذه العوامل مثل: تقييم كل من المشاريع على حدة، وضع ميزانيات وتحديد أطر زمنية، الخ.

لا بد من توفير عدد من الشروط المسبقة والتي تضمن لكل مبادرة كهذه أن تكون قاعدةً انطلاقاً لا سيما في غياب خطة واضحة لتطوير البلدان البدوية، منفردة أو مجتمعةً. هذه الشروط المسبقة ضرورية من أجل سد الاحتياجات الحقيقية الآنية لنجاح الخطة، دون أي علاقة لاعتبارات التطوير الأخرى. عدا عن ذلك، فهناك إمكانية لاستغلال ملاكات راهنة متوفرة، بواسطة إضافات صغيرة فقط للمشاريع الموجودة في طور التخطيط أو التنفيذ. بكلمات أخرى، هناك حاجة ماسة لتهيئة الظروف المسبقة لضمان نجاح الخطة، من حيث التحليل العام لهذه الشروط الإقليمية المسبقة. هذا ما سيتناوله القسم القادم وبإسهاب.

شروط إقليمية تمهيدية

1. مواصلات إقليمية

بحول التباعد الجغرافي، الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي والسياسي في إقليم النقب الذي يعد نحو 500 ألف نسمة، يحول دون استغلال قدراته الكامنة للتطور. فعلى منطقة بهذا الحجم، أن تساهم بشكل أكبر في الاقتصاد القومي، وليس الاقتصاد على تزويد الكيماويات من البحر الميت والهضاب المحيطة به. لا يزال النقب يشكل عبئاً على اقتصاد الدولة، نظراً لاحتوائه على مدن وقرى متباعدة ذات أداء غير جيد، فيما يواصل فقره وتعلقه بمخصصات ثابتة من الاستثمار الغير ناجح والمخصصات الفردية. لذلك يعتبر وجود شبكة مواصلات إقليمية، من أفضل مكونات البنية التحتية التي من شأنها توحيد هذا الإقليم ليصبح كياناً اقتصادياً مربحاً.

في السنوات الأخيرة، وبالرغم من استمرار وجود الفجوات، فلقد طرأ تحسّن في الدمج الإقليمي بين النقب ككل وبين سائر أنحاء البلاد. يجب الاستمرار بالعمل على سد هذه الفجوات بواسطة القيام بخطوات إضافية في هذا الاتجاه، لا سيما وان الأمر في متناول اليد. فهناك إمكانية لإقامة مطار دولي الذي من شأنه أن يشكل حلقة وصل بين القاعدة الاقتصادية الحالية والمستقبلية في المنطقة وبين الاقتصاد العالمي. حيث أن هناك أهمية كبرى للطيران بأجرة (للسياح الراغبين بالوصول إلى منطقة البحر الميت النشطة)، والطيران التجاري كالمحمولات التجارية، مما سيمنح هذا المطار السيعاوي دوراً مميزاً، لا يتعارض مع خدمات المسافرين التي يقدمها مطار بن غوريون. عملياً، سيساعد هذا المطار في تخفيف ازدحام المواصلات والمشاكل البيئية الناجمة عنها. تجدر الإشارة أن كثيراً ما قطع كبار المسؤولين وعوداً لجعل مطار نباطيم العسكري، المتواجد في موقع مميز، مطاراً مدنياً. لكن يبدو أنهم لم يفعلوا شيئاً في هذا المضمار.

في شهر حزيران من هذا العام تم تنظيم حركة قطارات سريعة على فترات زمنية متقاربة لثل أبيب. بالإضافة تم تدشين محطة القطار الجديدة في مركز بئر السبع بجوار محطة الباصات المركزية في شهر أيلول، مما زاد من نجاعة خدمة القطارات. كذلك من شأن شارع عابر إسرائيل أن يساعد النقب، وإن كان تخطيط إيصاله لبئر السبع بعيد الأمد.

من شأن كل هذه التطورات، وبعد تغييرات طفيفة، أن تساعد السكان البدو أيضاً. فبتغيير بسيط في المسارات (لشارع عابر إسرائيل أو سكة القطار بين المدن)، أو فتح محطات للركاب، يمكن خدمة المدن الكبرى على الأقل. كما أن بناء منشآت مثل المطار، من شأنه توفير عمل في المستقبل القريب والبعيد للعمال البدو. أما المواصلات داخل الإقليم فهي ليست أقل أهمية، وذلك لسببين: الأول، هو منح المجتمعات الفقيرة المختلفة في النقب إمكانية أسهل في الوصول إلى المناطق المختلفة داخل الإقليم، والثاني هو توحيد المناطق الاقتصادية المتباعدة لتشكّل

مجتمعة جهازاً اقتصادياً أوسع وأكثر نشاطاً. هنالك أهمية قصوى لهذه المواصلات بالنسبة للبلدان البدوية بشكل خاص، فهي ستساعدنا في مواجهة حقيقة كونها صغيرة ومتباعدة في أرجاء النقب.

أما الوقت الراهن فتعتبر الباصات، وسيلة المواصلات العامة الوحيدة داخل الإقليم، مع العلم أنها تسير على شوارع مزدحمة حيث أن سرعة السير المسموحة فيها منخفضة، وهي تكاد لا تخدم إلا البلدان اليهودية الكبرى. حتى الآن، تكاد لا تكون مواصلات عامة تخدم السكان البدو، وهو عامل مهم في نسبة البطالة المرتفعة بين هؤلاء السكان. فكيف يمكن تفسير قيام شركة إيغد بتوفير الخدمات للبلدان اليهودية المتباعدة في النقب، والتي يعيش فيها عدد قليل من السكان لدى معظمهم سيارات خصوصية، بينما تُعتبر الخدمة للبلدان البدوية التي يعيش فيها آلاف وربما عشرات آلاف السكان، ليس لدى معظمهم سيارات، خدمة "غير مجددة اقتصادياً". يُشير استطلاعنا إلى الإمكانيات الاقتصادية الكامنة في مثل هذه الخدمة، حيث أن الامتداد الجغرافي الواسع يفسح المجال أمام مستثمرين لتطوير شبكة مواصلات بين المدن (HSCN) بتكاليف منخفضة، بالإضافة إلى توفير سوق عمل إقليمي أفضل، وجهاز اقتصادي إقليمي شامل. لقد تم الإشارة، ضمن خطة بناء متروبولين بئر السبع، إلى المواصلات العامة المعتمدة على سكة القطار للمنطقة، ولكن تبرز هنا بعض الصعوبات. فأولاً، تقتصر هذه الخطة على شبكة سكك الحديد لمدينة بئر السبع، والتي بوشر العمل على جزء منها، رغم أن بئر السبع تحظى الآن بمواصلات بلدية بمستوى جيد. ثانياً، إن شبكة سكك الحديد هذه لم ترصد، على ما يبدو، لخدمة المناطق الصناعية الرئيسية في المدينة، مما يشير إلى تمييز بحق العمال البسطاء. وأخيراً، هنالك فجوة هائلة بين خدمات المواصلات العامة الموجودة في المنطقة وبين تلك المخصصة للأماكن البعيدة عن المتروبولين. أما البلدان البدوية، عدا رهط (وربما عرعر أيضاً، رغم أن هذا غير واضح بتاتاً) فإنها غائبة تماماً عن هذه الخطة.

إنه لأمر إيجابي أن تشمل الخطط الإقليمية للمواصلات العامة، تأكيداً على أهمية شبكة سكك الحديد. فمن شأن هذه الشبكة أن تساهم في الحفاظ على البيئة والطاقة، بالإضافة إلى اجتذاب كابوس ازدحام المواصلات في بئر السبع مثلما هو الحال في القدس ونل أبيب. يستحسن تغيير خطط بئر السبع، بما يتعلق بتوجهاتها وتوقيتها، وذلك بهدف تمكين السكان البدو الاستفادة هم الآخرين من مجمل هذه الحسنيات التي تقترحها هذه الخطة، وبأسرع ما يكون.

أننا نقترح، أولاً وقبل كل شيء تغيير السكك داخل المدن، كي تتمكن البلدان البدوية جميعها من الاستفادة من خدمات السفر اليومية، في المستقبل القريب والبعيد (أنظر رسم 3).

الرسم 3: الشبكة البلدية البدوية مع ارتباطاتها بمنطقة النقب.

تتكون الشبكة المقترحة من ثلاثة خطوط تنطلق من محطة القطار في بئر السبع:

- شمال غرب لهابيم ورهط، تمر عبر مفرق بيت - كما إلى كريات - جات، حيث تربط المنطقة بمصنع إنتل المهم الذي يواصل توسعه، هذا الخط متوفر حالياً. رهط - لهابيم ستخدم كذلك بلدة اللقية.
- جنوب شرق ديمونا، عبر تل السبع، شقيب السلام وعرعرة، سكة القطار هذه قائمة. محطة تل السبع ستخدم بلدة عومر.
- شمال شرق عبر عومر لمفرق شوكت، حورة، كسيفة وعراد، مع فرع للبحر الميت في المستقبل. سيتم ربط هذا الخط بالمنطقة الصناعية الناجحة في عومر، وبمنطقة الصناعة والتجارة الحرة التي لم تنزل في مهدها (مجمدة حالياً). محطة شوكت ستخدم اللقية، مיתار وحورة.

يجدر التنويه أن هذه الخطوط ستقوم أيضا بخدمة سكان الضواحي الذين يتراوح عددهم نحو 150000 نسمة في المدن ونحو 50000 نسمة في القرى. إن هذا العدد يفوق عدد سكان مدينة بئر السبع ومن المتوقع أن يزداد بنسبة أسرع، بل سيضاعف خلال السنوات العشرين القادمة. في حين أن شبكة المواصلات السريعة بين المدن (High Speed Inter-City Network) ستتمكن الوصول إلى المناطق النائية عن المتروبولين، مثل الضواحي الناجحة لهابيم، مיתار وعومر في فترة زمنية لا تتجاوز 15 دقيقة من المدينة الرئيسية، والتي تقدم الخدمات الحيوية، مشتريات، ومراكز عمل. إن النية المعلنة لإعاقعة تنفيذ المواصلات الإقليمية في متروبولين بئر السبع، لمدة عشرين سنة أخرى، تثير القلق. هذا في الوقت الذي يتم فيه إنشاء شبكة السكك الخفيفة في بئر السبع (LR C). فنحن لا نلاحظ تعارضاً بين الأمرين، بل هنالك الكثير من المشترك بينهما. فالخطة الإقليمية تشجع التوسع الاقتصادي لبئر السبع وتجعل منها متروبولين حقيقي، بينما ستقوم سكة القطارات الخفيفة (LR C) لبئر السبع (الموسّعة)، بتسهيل الوصول من المناطق البعيدة عن منطقة المتروبولين إلى المناطق الجذابة المختلفة في

عاصمة النقب. من أجل تحقيق هذه المشاركة وبشكل ناجح، يجب القيام بهذين المشروعين فوراً وفي آن واحد. يبدو أن التبرير الوحيد لتأجيل تنفيذ الشبكة الإقليمية هو التكاليف. هنا تجدر الإشارة إلى أنه من شأن الشبكة السريعة بين المدن (HSCN)، وبتكاليف محدودة، أن تكون مربحة وناجحة (إستراتيجية، لينتيك، 2000، ملحق 5،1). بالإمكان تنفيذ خطين محليين خلال أقل من سنة وذلك إذ ما منحنا الأولوية، بينما يمكن إكمال الخط الثالث الجديد خلال عامين لاحقين.

فرضاً أن تكاليف إنشاء سكك في الخط الشمال شرقي تشكل عائقاً في المدى القريب، فإننا نقترح أن يتم فوراً اقتناء حقوق المرور من المنطقة، والمباشرة بشق شارع على طول سكة القطار المستقبلية. سيكون ممكناً تفعيل خطوط باصات ناجحة، ريثما تتوفر الموارد المطلوبة لإنشاء السكك في هذه المنطقة. يجدر التنويه أن هذه الشبكة (من الباصات السريعة للضواحي) تعمل بنجاح كبير في أمريكا الشمالية.

قد يستغرق تنفيذ الشبكة السريعة بين المدن (HSCN) وقتاً طويلاً. لذا وفي سبيل طرح حل فوري لمشكلة المواصلات المحلية، نقترح المباشرة بتشغيل شركة سفريات خصوصية لخدمة السكان البدو. ففي الوقت الذي تمر فيه خطوط إيجد "مخصصة"، فإن هذا هو الوقت المناسب لمثل هذا القرار. أما المسؤولية التي ستلقى على عاتق شركة المواصلات البدوية (BTC) ستتمثل في تزويد خدمات ناجحة، دائمة وحسب الحاجة بين جميع البلدان البدوية، من المناطق القروية للبلدان ومن البلدان البدوية للمدن اليهودية الأكبر، وخاصة لبئر السبع.

أما إدارة شركة المواصلات البدوية (BTC) فستكون من قبل مبادرون بدو. هذه الشركة ستوفر العمل لسائقين، طواقم مكاتب، وغيرهم من داخل الوسط البدوي لا سيما سكان البلدان. في حين أن المكاتب الرئيسية، الكراجات، خدمات التصليح والصيانة وغيرها، ستتوفر في البلدان البدوية نفسها، ومن شبه المؤكد أن تكون هذه حورة (أنظر لاحقاً). نحن لا نتوقع

معاملة مميزة لشركة المواصلات البدوية، ولكن من منطلق العدالة، يجب أن تحظى بنفس الدعم للفرد الذي تحظى به شركة إيجد في خطوطها البعيدة، أي أنه يجب دعم المواصلات للقية وحررة، مثلما هو الحال بالنسبة لميتار، لهاييم وبالطبع لعوتنييل. إن جزءاً من المهام التي ستلقى على عاتق شركة المواصلات البدوية ستكون في مجال تفعيل خدمات سفر لطلاب المدراس، سيارات إسعاف، وكل شكل آخر من المواصلات العامة التي تقرب بين التجمعات السكانية.

إن اقتراح إقامة شركة المواصلات البدوية سيتسم بواقعية اكبر، إذ ما أخذنا بالحسبان أنه لا حاجة لتكاليف متواصلة، عدا عن المركبات (باصات وغيرها). فإذ ما تم خلال فترة السنوات الخمس الأولى تنفيذ فكرة الشبكة السريعة بين المدن (HSCN) مثلما اقترحنا، سيتمكن حينها من توجيه مسارات شركة المواصلات البدوية لتشمل تزويد خدمات النقل للمحطات، مواصلة القيام بخدمة المناطق القروية الجديدة، تشغيل المحطات ومواقف السيارات والسفر، وكذلك مواصلة صيانة الخدمات الأخرى كما ذكرنا آنفاً.

هنالك حاجة لتحليل اكثر إسهاباً للمشروع وللخطة الاقتصادية من أجل تحديد حجم الخدمات التي ستقدمها شركة المواصلات البدوية، من لحظة قبول الفكرة كجزء من المنهج والسياسة الشاملة الجديدة. نعتقد أن التحليل الذي يمكن القيام به بسرعة، سيثبت أنه لا مناص من تنفيذ هذه الخطة بل من مباشرتها فوراً.

2. وسائل الاتصال

تعتبر وسائل الاتصال أحد المجالات التي يمكن من خلالها تحويل السلبيات إلى إيجابيات. فبإمكان شبكة الاتصال اللاسلكي التعويض عن غياب خدمات شبكة هواتف جيدة وكافية، حيث يتمكن دمج السكان البدو (بما في ذلك القطاعات القروية الأبعد) مع الاقتصاد الإسرائيلي الحديث. إن خدمات الاتصال اللاسلكي متوفرة وفي متناول يد المجتمع في الوقت الراهن، ولا

شك أنها آخذة في الانتشار بسرعة، كلما توصل الانخفاض في تكاليفها. هنالك خدمات لاسلكية هامة موجودة الآن في السوق، مثل الانترنت/البريد الإلكتروني، الإرساليات، الفاكس وغيرها. نعتقد أن استطلاع ذو تكاليف زهيدة، بالتعاون مع شركة جديدة ومتجددة في هذا المجال، مثل موتورولا أو شركات وصلت للبلاد مؤخراً مثل نورتل، نوکیا، أو أريكسون، سيجلب الفائدة للجميع. حيث أن السكان البدو، بما في ذلك الذين لا يسكنون المدن، سيجدون بذلك خياراً اقتصادياً إضافياً.

ومما يلفت الانتباه هنا هو الدور الذي يمكن للنساء البدويات أن يقمن به في نطاق العمل بالتقنيات الحديثة، حيث أن هذا النمط من العمل سيمكّنهن العمل دون الخروج من البيت مما يتوافق ورغبة الكثيرات. إن بإمكان أعمال النسيج الناجحة والتي تتخذ من اللقية مركزاً لها، أن تزيد من نجاعتها بشكل ملموس إذ ما تم الاستخدام الناجع لهذه الاتصالات اللاسلكية. فالنموذج الإيطالي لشركة بنطون، لإنتاج المنتجات ومراقبة الجودة الشديدة بواسطة شبكة اتصال فورية، هو مثال يحتدى به في هذا السياق. بإمكان إحدى البلدان البدوية أو أكثر من واحدة، أن تصبح واحداً من مراكز توجيه الاتصال في إسرائيل. فمن شأن هذه المراكز أن تقوم بنقل التوجهات المختلفة لأرقام 1-800 من جميع أنحاء البلاد، من الزبائن الذين يرغبون بمعلومات أو استشارة. في حين أن هنالك حاجة ماسة لهذه الخدمات من قبل مصانع عامة وخصوصية، شركات طيران، بنوك، شركات مُنتجة وحتى مزودي الكتالوجات. تتميز هذه المراكز بأنها تُعفي المكاتب الرئيسية من حاجة الانشغال في الأمور البسيطة. هذه الخدمة التي تزداد اتساعاً، تحتاج إلى عمل بتكلفة قليلة مع دمج التقنية الحديثة، ومثلما هو الحال في نيو-بروانزويك في كندا على شاطئ المحيط الأطلسي، فإن بإمكانها أن تشكل حافزاً كبيراً لتطوير اقتصاد المنطقة.

أما بالنسبة لشركة مثل موتورولا، فإن نجاح الخدمة منوط بطرح فرص جديدة لمجتمع مثل البدو، من أجل تمكينهم من الدخول لسوق فيه بلايين الناس من العالم الثالث، والذين يولون اهتماماً كبيراً للاتصال اللاسلكي الذي من شأنه أن يساهم في تطويرهم. يمكن للتقنية أن تتوسع

بشكل فوري في الشرق الأوسط، الذي يعاني من مشاكل اتصال مشابهة لتلك الموجودة في البلدان البدوية. يمكن لهذه المبادرة، لا سيما كجزء من مشروع السلام في المنطقة، أن تحظى بدعم فوري، مما سيعطي ميزة خاصة للمجتمع البدوي كرائد في هذا المجال.

3. الطاقة

إن شح مصادر الوقود المحلية تجعل تكاليف توليد الطاقة باهظاً جداً، مما يتقل كاهل البدو عند اقتناءهم لهذه الطاقة. لا سيما وانهم بحاجة إليها ليس للاستهلاك المنزلي فقط، بل لأعمالهم وورشهم التي يرغبون بتطويرها. يقع سوق الطاقة في إسرائيل تحت سيطرة الشرائح الاجتماعية الغنية في البلاد والذين يمتلكون سيارات غربية ومكيفات هواء، الشيء الذي يفسر على ما يبدو إعاقة تطوير مصادر طاقة بديلة. نعتقد أن هنالك مجال لعرض تقنيات حديثة هامة يمكنها تزويد الطاقة بتكلفة منخفضة، وذلك لسد حاجات المجتمع البدوي في الحاضر، للطبخ، تسخين وتبريد، صناعة صغيرة، زراعة مكثفة (دفيئات)، تزويد مياه محلي على مستوى بسيط، تحلية مياه، تكرير وما شابه.

بإمكان الباحثين في الطاقة الشمسية في معهد بلاوشطين لدراسة الصحراء في جامعة بن غوريون في سديه بوكير، وشركات متطورة مثل أورمات، العمل على إيجاد حلول عملية لهذا السوق الخفي، وذلك إذ ما توفر دعم مالي ولو قليل. لقد قامت شركات يابانية بتطوير بطاريات للسيارات تُنافس تلك الموجودة الآن في السوق. كذلك فإن تقنية خلايا الطاقة بدأت هي الأخرى بالظهور، في حين أن شركات مثل "بارلد باور سيستم"، "يونابيتيد تكنولوجي"، "أبيستا لبيس" وشركة "فيول سل إنرجي"، ستنافس على توزيع البدائل المختلفة التي تنتجها في المستقبل القريب. إن تجربة تبني هذه الإمكانيات الجديدة في مجال المواصلات العامة المحلية والمركبات الزراعية وغيرها، سيشكل حلقة وصل بين البدو وبين هذه التقنيات الرائدة، المتقدمة والمتطورة. بالإضافة، يبدو أن هنالك سوقاً رائجة لمثل هذه البدائل في البلدان الفقيرة

التي لا تسمح لنفسها باقتناء الأجهزة الغربية والتي لا تتوافق ومتطلباتها أصلاً. هنا نقترح دعم مبادرة تطوير نموذج بدوي من الطاقة البديلة والنظيفة.

4. استثمار في الكوادر البشرية

إن توفير أماكن عمل للبدو بشكل وجهاً واحداً من العملة في سبيل حل مشكلة البطالة. هنالك أوجه أخرى يجب أن تؤخذ بالحسبان مثل تنمية كوادر ملتزمة تعرف القراءة والكتابة، بحيث تقوم بعملها على أحسن وجه. الشيء الذي من شأنه أن يضمن مستقبل هذه الكوادر بشكل خاص ومستقبل الاقتصاد البدوي بشكل عام. لقد سبق وأشرنا إلى الوضع السيئ الذي يسود التعليم في الوسط البدوي، والذي تؤكد في التقارير الرسمية الأخرى (مثل تقرير كاتس). لكي تكون التنمية البدوية واقعية، يجب المبادرة لإصلاح الوضع الراهن في مجال التعليم في الوسط العربي وبدون تأخير. إن تطوير وتقوية المجتمع البدوي بحيث يتم تمكينه من مواجهة تحديات الحداثة والتمدن بشكل أفضل، تعود بالفائدة على الجميع وبالتالي فهي من مصلحة الجميع. فنتائج الفشل والتقصير في هذا المجال تتمثل الآن في تزايد العداء والاعتراب في وسط الشباب.

هنالك إجماع من قبل الأبحاث والتقارير الكثيرة التي أجريت وأعدت بشأن التعليم البدوي، حول الخطوات الواجب اتخاذها. بدءاً من زيادة ملموسة في عدد المعلمين المؤهلين، تحسين القدرات لدى المعلمين الحاليين، تحسين المنشآت، وبذل جهود لتقليل التسرب من جهاز التعليم. لقد اتضح أن من شأن حتى أبسط الخطط المتواضعة، مثل دمج البدو في الأطر الأكاديمية مثل الكليات والجامعات أن تؤدي إلى نتائج إيجابية جداً في مجال التعليم.

بالإضافة إلى التربية والتعليم الرسمي، هنالك حاجة لخطوة بشأن التأهيل المهني، وذلك من أجل توفير كوادر مهنية تساهم في طور العمل وبالتالي المساعدة على تقوية القاعدة الاقتصادية المقترحة. هنالك حاجة ماسة لكلية تكنولوجية للبدو، بل ليس لهم لوحدهم، يتم إنشاؤها في

إحدى البلدان البدوية بحيث تكون ذات فروع في البلدان الأخرى. إن العلوم مثل الرياضيات، مهارات الحاسوب، المعرفة الاقتصادية والمالية، تأهيل المدراء ومعرفة اللغة الإنجليزية بطلاقة أصبحت من متطلبات وبالأحرى من بديهيات الحياة العصرية، لذا يجب العمل الفوري على توفير كوادر من المعلمين المؤهلين بشكل خاص لتدريس هذه المواضيع.

هنالك حاجة لمبادرات خلاقية لإيصال هذه العلوم إلى البدو. برنامج "براعم العلم" في جامعة بن-غوريون يعتبر نموذجاً فذاً لبرنامج عصري من هذا القبيل والذي تم قبوله بترحاب كبير في المجتمع البدوي. هذا بالإضافة إلى إمكانيات أخرى مثل التعليم عن بُعد والذي من شأنه أن يتناسب وحاجة النساء البدويات، وقد كانت الجامعة المفتوحة سبّاقةً في هذا المضمار.

5. الجانب الثاني من العملة إيجاد أماكن عمل

إن الاقتصاد على الاستثمار المكثف في التربية كاستراتيجية وحيدة لتطوير الكوادر البشرية لا يفي بالحاجة المنشودة. بل يجب انتهاج استراتيجية اقتصادية في نفس الوقت حيث أن عملية تطوير الكوادر البشرية ستؤدي بالتالي إلى الزيادة في عدد المتقنين الذين لا يتسنى لهم العمل الذي يتناسب وكفاءاتهم، الأمر الذي من شأنه أن يزيد الوضع سوءاً. فهؤلاء يبذلون وقتاً وينهكون مواردهم العائلية المحدودة، في سبيل تحصيل ثقافتهم، لذا فإن عدم حصول هؤلاء على عمل لائق سيزيد هذه المجموعة الكبيرة غربةً عن سائر أبناء المجتمع، ومن المحتمل أن يعبروا عن سخطهم وإحباطهم بالاحتجاج المتطرف. فالثقافة تساهم في رفع التوقعات، ولذلك من الأهمية بمكان أن نضمن استراتيجية تطوير جذبة تقف وجهاً لوجه أمام هذه التوقعات بشكل يتناسب والواقع.

6. تجنيد الأموال

إن صعوبة تجنيد رؤوس أموال للاستثمار في النقب بشكل عام وفي الوسط البدوي بشكل خاص، تشكل عاملاً رئيسياً في شح أماكن العمل. وهي الحقيقة التي أكدها الاستطلاع الذي

أجربناه. فالحكومات ميزت رجال الأعمال البدو سلباً بكل ما يتعلق بهيات الاستثمار، بالإضافة إلى رفض البنوك الخاصة منحهم القروض المالية. لذا نقترح إنشاء بنك بدوي للتطوير، مثل البنوك المشابهة في العالم الثالث، التي تهدف منح القروض التجارية من أجل زيادة دائرة العمل، على العكس من البنوك التقليدية التي تركز على منح القروض للمستهلكين. سنطلب مساعدة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تخطيط مثل هذه المؤسسة. هذا في حين انه إذ ما تكفلت حكومة إسرائيل بقروض التطوير هذه، ستستطيع أن تقدم للسكان البدو وبتكاليف منخفضة، ما فعلته الولايات المتحدة لإسرائيل في بداية سنوات التسعين (1990). إن الهدف الأساسي المنشود هو جذب السكان لفتح حسابات ادخار، مهما كانت متواضعة في البداية، بالإضافة إلى مستثمرين أجانب لديهم رغبة في تطوير البدو. سنقوم الصناديق بمنح قروض للمصانع الصغيرة والمتوسطة، حيث أن هذه المصانع والتي نمت بسرعة في كل مكان تضم بشكل عام نسبة العمالة الكبرى. أما الورش الصغيرة فبإمكانها الاعتماد على نموذج بنك جرمين في بنغلادش، الذي يمنح القروض بمبالغ صغيرة وخاصة للمبادرات القروية، مع تركيز خاص على تشجيع المبادرات النسائية. لقد تم إقامة طاقم صغير من الباحثين من أجل الاطلاع على تناغم هذه الفكرة والمجتمع البدوي.

7. تجنيد مساعدة حكومية للاستثمار

إن البلدان البدوية لا تخضع لسياسة التفضيل من قبل الحكومة مثلما هو الحال بالنسبة للمدن اليهودية. فهذه البلدان لا تحظى بمكانة مدن تطوير "أ" ضمن قانون تشجيع الاستثمار المالي، والذي يمنح تسهيلات ملموسة في الضرائب للشركات التي تستثمر في هذه المدن. ليس هناك أي تبرير لاستثناء البلدان البدوية من إطار البلدان المستفيدة من هذا القانون، علماً أن هذه البلدان هي الأكثر احتياجاً حتى حسب المعايير الحكومية (انظر جدول رقم 1).

8. تطوير اقتصاد النقب

إن النجاح في إحداث تغيير شامل في النقب، وخاصةً في مدينة بئر السبع كقلب للمتروبولين، هو وحده الكفيل بطرح فرص ديناميكية بشكلٍ متساوٍ تؤدي لتغيير واقع البلدان البدوية بشكل جذري. هذا التغيير في النقب يعتمد على مخطط شامل من المبادرات المتشابكة وليس على نشاط منفرد. لقد عُرضت سابقاً مبادرات لدفع نهج شامل من التطوير، مثل خطة متروبولين بئر السبع، بالإضافة إلى مبادرات مختلفة لتطوير النقب. بالرغم من أن بعض هذه الخطط تطرقت إلى الدور الذي سيقوم به البدو، فأنها لم تحمل محمل الجد في نهاية الامر. لقد حظيت، في الآونة الأخيرة، عدد من المشاريع الفردية بتأييد متزايد، هذه المبادرات ذات أهمية حتى لو كانت غير قادرة على إحداث التغيير الكبير المنشود، فإنها على كل حال تجلب معها الخير بشكل أو بآخر للبلدان البدوية. رغم علنية بعض الالتزامات في هذا المضمار سابقاً، فإن معظمها لم يخرج إلى حيز التنفيذ، فالبلدان البدوية غائبة عن هذه المشاريع بحيث تذكر في أوقات متباعدة. بالرغم من قرب مرور القطار من البلدان البدوية وكذلك شارع رقم 6 المخطط، لم تطرح أية أفكار لإيجاد طرق توصل هذه الخطوط بالبلدان البدوية. إن النقاش حول تطوير مطار نابطيم لا يتطرق لوجود تل السبع وعرعرة وكسيفة. المنطقة الصناعية في عومر تتوسع دون ذكر للقرى المجاورة مثل تل السبع، شقيب السلام، حورة واللقية. فالبدو لا يعدون من كوادر العمل في هذه الأماكن، وهذا هو الحال بالنسبة للمواصلات السريعة التي يتم تخطيطها من أجل بئر السبع دون الأخذ بالحسبان الضواحي الواسعة.

يجب أن تشتمل جميع مبادرات تطوير المتروبولين أو التطوير الإقليمي، على تعليمات واضحة بشأن دور البدو كمجتمع وكبلدان. فيجب أن تكون التسهيلات ومصالحة المجتمع البدوي مركباً أساسياً منذ المرحلة الأولى من دراسة أية مشروع (من ناحية إيجابيات التكاليف). لكي يتمكن البدو الاستفادة من الإيجابيات لا يمكن الافتراض أن ما هو خير للنقب خير لهم أيضاً، فمكانتهم لا تزال غير واضحة بما فيه الكفاية من أجل طرح هذا الافتراض. على المبادرات السياسية أن تفصل بشكل دقيق كيفية المشاركة وبالتالي استفادة المجتمع البدوي

من هذه المشاريع، الأمر الذي لم يحدث حتى الآن. لكي نحقق مستوى أعلى من المشاركة، يجب تطوير هذه المبادرات بالتعاون الوطيد مع برامج التطوير المدني للمجتمع البدوي.

9. خدمات الصحة والمجتمع

يؤكد تحليلنا النقص في خدمات الصحة والمجتمع لدى البدو. فالاستنتاجات التي برزت من خلال المقابلات وكذلك الاستطلاع الذي أجريناه، أكدت التقارير المتكررة التي أعدتها الدوائر الرسمية والباحثون الموضوعيون (8). بما أن جميع "مدن التطوير" في إسرائيل تحظى بتفضيل في هذه المجالات بما فيها الترفيه، فلا مبرر لاستثناء البلدان البدوية من هذا الإطار. يجب القيام فوراً بوضع مواصفات للخدمات الرسمية للمجتمع البدوي ولو من المنطلق الإنساني والأخلاقي، ولا يمكن تبرير الفشل أو التأجيل. علاوة على ذلك، فهذه الخدمات ضرورية وحيوية لبناء مجتمع سليم، بإمكانه المساهمة في توسيع موارد الاجتماعية والاقتصادية دون إعاقة. عندما نبحت موضوع توفير الخدمات هذه لدى الدوائر العليا، يبرز دائماً النقص في المهنيين البدو في هذه المجالات. إن ما يمكن استنتاجه من ذلك أنه يجب وضع مسألة تأهيل المهنيين البدو على رأس سلم الأولويات. فالبرنامج الذي قام به مركز دراسة وتطور المجتمع البدوي في جامعة بن غوريون، حيث تم دمج طالبات بدويات في الإطار الجامعي - أثبت أنه برنامج ناجح بشكل مثير للإعجاب في إطار الجهود لإغلاق الفجوات.

يجب بذل مزيد من الجهود في الجامعة، من أجل إيجاد الطرق الكفيلة لتسهيل انخراط البدو في مجالات النمو الجديدة مثل علوم الهندسة، برمجة الحاسوب، علم الأحياء وغيرها. لذا، لا بد من تمويل حكومي بواسطة المنح الدراسية.

شروط مُسبقة للتمدين

تعتبر الشروط المسبقة التي بُحِثت سابقاً في السياق الإقليمي، من الدعائم الأساسية لتثبيت الجهود من أجل تطوير كل بلدة على انفراد. في هذا البند، سنستعرض الشروط المسبقة المحلية، التي يُنظر إليها كعوامل مساعدة لاستراتيجية التطوير المدني.

1. مخصصات متساوية للبنية التحتية المدنية

إن وجود عامل الإنتاج في البلدان البدوية أو غيابها مرهون بمستوى البنية التحتية الداخلية فيها (أي الشوارع المعبدة، الأرصفة، شبكات المجاري والمواصلات العمومية إلى المركز العام). فكما ذكرنا آنفاً، فإن التمويل الغير منصف في هذا المضمار للبلدان البدوية السبع، أدى إلى نتائج خطيرة بكل ما يتعلق بالبنية التحتية. نتيجةً لذلك، كثير من الشركات تفضل اتخاذ مواقعها في بلدان أخرى لأن البلدان البدوية لا تتناسب واحتياجاتها في مجال البنية التحتية. زد على ذلك، فإن الأزواج الشابة من المتقنين البدو، الذين هم القيادة المستقبلية، لا يقدرّون على التكيف للظروف السائدة في الأماكن العامة، ويفضلون العيش في أماكن أخرى. لا يكفي البيت الأنيق لوحده لتربية العائلة في الوقت الذي تكون فيه الأرصفة محطمة والشوارع ملوثة بحيث يصعب استخدامها للوصول إلى أماكن العمل، بالإضافة إلى تزويد غير منتظم للمياه، غياب متنزهات في المنطقة المحيطة، ومستوى مدارس متدنٍ وانتشار الجريمة. من هنا، لا بد من تحسين وضع البنى التحتية المدنية بشكل فوري. وليس أقل حيوية من ذلك هو اعتبار البنية التحتية المدنية الحديثة بكاملها شرطاً مسبقاً ضرورياً للتطوير المدني، أما الترفيع فلا يكفي. يجب تحسين وتقوية البنى التحتية القائمة وتخطيط بنى تحتية جديدة من أجل تمكين هذه المجتمعات من النمو.

إن الحاجة للبنى التحتية لا تقتصر على احتياجات المجتمع النامي بل تمتد إلى ابعده من ذلك. فحري بها أن تكون حافزاً لجذب كل النشاطات التي يعتمد عليها تطوير البلدة الاقتصادي. يجب أن تشمل تخطيطاً مناسباً للمواقع الصناعية، خزانات المياه والطاقة، شبكات اتصال

بجودة عالية، وغيرها. من غير المناسب أن تقوم الوزارات الحكومية باستعمال خطط غير موضوعية في مجال البنى التحتية، والتي لا تأخذ بعين الاعتبار الطابع الخاص الذي يميز البلدان البدوية والدور الذي من شأن كل بلدة أن تؤديه منفردة.

نقترح أن تساهم جميع خطط البنى التحتية المستقبلية في تنفيذ استراتيجية التطوير المدني. من المفضل أن تشمل إنشاء محطات باصات و/أو قطارات، تخصيص مواقع مناسبة للمؤسسات التربوية، خططاً لمنشآت ترتبط بالمركز الجماهيري، تخطيط مراكز أبحاث، شبكة كوابل لاتصالات بيزك، وما شابه.

2. رصد أراضٍ للتوسّع المدني

إن الكثير من البلدان البدوية التي هي بحاجة للتوسع لا تستطيع فعل ذلك، فهي تفتقر إلى أراضٍ لتحقيق هذا الغرض، في حين أن هذه الأراضي تعود لملكية الدولة أو الكيبوتسات أو لمجموعات ذات أغراض أخرى. يجب إخلاء هذه الأراضي بهدف تمكين البلدان البدوية من التوسع السليم والطبيعي. إن نموذج توسّع عومر على حساب جارتها تل السبع يعتبر مثلاً واضحاً على الكيل بمكيالين في هذا المضمار. إن تطوير الاقتصاد المحلي في البلدان منوط بإنشاء مناطق صناعية مع جميع الخدمات المرافقة. في حين أن توفر قسائم للبناء بأسعار مناسبة يعتبر شرطاً أساسياً لقدرة البلدان المدنية على مواجهة احتياجات السكان المتوقعة. يجدر التنويه هنا إلى أن مسألة تخصيص الأرض لا تعتبر من مركبات تكاليف ميزانية الدولة، وإنما هو مجرد تغييراً في سلم أولويات تخصيص الأراضي لدى دائرة أراضي إسرائيل.

3. الطرق

إن ظاهرة الطرق ذات المستوى المتدني تشكل قاسماً مشتركاً للبلدان البدوية السبع. فطريق الوصول لرهط أو لتل السبع من الشوارع الرئيسية صعبة، مما يطيل السفر، وبدون مبرر، لبلدان أخرى أو لبئر السبع. بالإضافة إلى ذلك، فكل من هذه البلدان مدخل واحد، ما عدا

رهط التي لها مدخلان، مما يحد من الحركة. إنه لمن الضروري بذل جهود فورية في تخطيط طرق وصول إضافية، تُساهم أيضاً في رصد خطط لتطوير هذه البلدان.

4. السكن

رغم قيام الحكومة بالمصادقة على مخصصات متواضعة من الأموال للعائلات التي تنتقل للسكن في البلدان، فإن هنالك موظفي جمهور عنيدين يعيقون أحياناً صرف مثل هذه المخصصات. يجب تسهيل عملية صرف هذه الأموال وسمح الفرصة للأفراد بأن يكونوا أصحاب قرار بما يتعلق بموضوع السكن. هذا الأسلوب من شأنه أن يجلب نظاماً سكنية أكثر ملائمة للسكان، الذين يتميزون بميولهم واحتياجاتهم الخاصة والمميزة بكل ما يتعلق بالسكن. على الرغم من ذلك ولمزيد الأسف فإن التجارب أثبتت أن التخطيط للسكن في الماضي جرى وفق املاءات عليا.

5. أراضٍ خارجية

يبدو أن قضية الملكية على الأراضي خارج البلدان البدوية، لا تزال أكثر النقاط الشائكة لا سيما تلك التي تتعلق بعلاقة البدو بالدولة. فقد تمت دراسة هذا الموضوع بتوسُّع ولكنها لم تنته بحل مناسب. لم يتم البحث في هذا الموضوع لأنه لم تكن حاجة لذلك حيث أن الوزير السابق الذي كان مسئولاً عن شؤون البدو، حاييم أرون، قدّم اقتراحاً مقبولاً جداً، بحيث يمكننا تخطي هذا الموضوع ومواصلة سياسة التطوير. فقد نادى الوزير بالفصل التام بين قضية الملكية على الأراضي وبين قضية تقديم الخدمات. فبواسطة رهن هذين الأمرين الواحد بالآخر، أي رفض تقديم الخدمات ريثما يتم حل قضية الأراضي (بالرضى التام)، نجحت السلطات من حرمان البدو من حقوقهم الأساسية. فكثير من العمليات الرسمية غير اللائقة مثل: اقتلاع العشائر، هدم البيوت، تحويل المواشي ومنع الخدمات الأساسية - ما هي إلا نتاج مباشر للربط بين الأمرين. بما أن اقتراح استراتيجية التطوير اخذ بالحسبان موضوع تقديم

الخدمات، فإننا لا نحتاج للانتظار حتى يتم حل قضية الملكية على الأراضي من أجل البدء في تنفيذ خطة أوران.

6. الاستثمار في المجتمع

من حق جميع البلدان في دولة إسرائيل تلقّي الخدمات الأساسية على الأقل، التي يتم تمويلها باستقامة، وذلك بواسطة الشفافية والاستعداد للرقابة. أثبتنا (مصادر التمويل المحلية) أن البلدان البدوية تلقت مخصصات رسمية أقل بكثير من تلك التي حصلت عليها البلدان اليهودية. في حين أن شكاوهم المتواصلة لاقت آذاناً صماء وتجاهلاً من قبل السلطات، وعلى ما يبدو فإن الجهاز القضائي غير قادر على فرض العدل والمساواة بين الجميع. لذا فإن البلدان البدوية تفتقر إلى أماكن للترفيه، الثقافة والرياضة، والتي هي أمور ضرورية جداً. يمكن طرح حلول خلاقة يقوم السكان من خلالها الأخذ بزمام المسؤولية في تخطيط وتنظيم مثل هذه الفعاليات، بمساعدة وتمويل من الحكومة.

7. المجالس البلدية

إن أية تخطيط، مهما كان شاملاً، لا يكفي لضمان العمل المنتظم للبلدة. فهناك حاجة لقيادة محلية بمستوى عالٍ جداً، بالإضافة إلى موظفي الجمهور المنتخبين والمخلصين الراغبين في التغيير، والمهنيين المؤهلين، مع الأمل بقدم حكومة جيدة. فبناءً على قاعدة التغيير هذه، استطاعت بلدة يروحام في النقب، خلال سنوات قليلة، من تغيير وضعها. فعلى سبيل المثال فهي استطاعت تحسين نتائج البجروت والتي كانت متدنية مقارنة بسائر البلاد إلى أفضل تحصيل ممكن. إن خطة التغيير تعتمد على إقامة ائتلافات بناءه في جميع القطاعات، وجود قوة اقتصادية، قوى عاملة ومهنيين. إن مستوى التقدير المتدني الذي يكنه الجمهور للسلطة المحلية في الوسط العربي، يجعل البحث عن سلطة أفضل في جميع البلدان، أمراً مطلوباً من الدرجة الأولى. في الجدول 2، نلخص المشاريع المختلفة المتعلقة بالبنية التحتية، والتي بودّنا

تطويرها. نقترح في الجدول تقسيم المسؤوليات وتقدير أولي لحجم التكاليف والجدول الزمنية المرتبطة بها.

الجدول رقم 2: مركبات البنية التحتية لاستراتيجية التطوير المدني
البنية التحتية الإقليمية

المدة بالسنوات		التكلفة	المهام	الأولى ية	المشاريع الاستراتيجية
إنتهاء +	البداء				
2	1	متواضعة	حكومي	A	مواصلات داخل الإقليم سكك حديدية-خدمات ومحطات
8	2	مرتفعة	حكومي/خصوصي	C	شارع عابر إسرائيل
3	2	مرتفعة	حكومي/خصوصي	A	مطار مدني في نباطيم
1	0	منخفضة	حكومي/خصوصي	A	مواصلات بين البلدان البدوية شركة مواصلات بدوية
1	1	متواضعة	حكومي	A	باصات+سكك قطار
2	2	متواضعة	حكومي (BOT)	C	شبيكات مواصلات سريعة بين المدن
1	1	متواضعة	حكومي/محلي	A	طرق وصول للبلدان
5	2	مرتفعة	حكومي		خطة تطور مدمجة مع البدو
1	0	منخفضة	حكومي/خصوصي	B	اتصال اتصال لاسلكي
1	1	منخفضة	خصوصي	A	مركز خدمات بالهاتف
قيد العمل	0	منخفضة	حكومي/خصوصي/أبحاث	B	طاقة بدائل أبحاثية/تجريبية
5	0	مرتفعة	حكومي	A	ثروة بشرية تربية منهجية-تقرير كانس
3 2	0 1	متواضعة	حكومي	A B	تربية لامنهجية

		متواضعة	حكومي/الجامعة		-كليات -تعلم عن بُعد
--	--	---------	---------------	--	-------------------------

1	0	صفر	حكومي	A	محفزات استثمار اعتراف بالبلدان كمناطق تطوير "أ"
1	2	منخفضة	حكومي/عالمي/خصوصي	B	ثروة مالية إيجاد بنك بدوي للتطوير
1	0	متواضعة	حكومي	A	خدمات إنسانية واجتماعية معايير متساوية
2	1	منخفضة	حكومي/الجامعة	A	استثمار في التأهيل المهني
1	0	صفر	حكومي	A	مكانة ملائمة (منطقة تطوير أ)

الجدول رقم 2: مركبات البنية التحتية للتطوير المدني

ب. بنية تحتية مدنية ومشاريع عمومية

المدة بالسنوات		التكلفة	المهام	الأولوية	المشاريع الاستراتيجية
إنتهاء+	البداء				
2	0	متواضعة	حكومي	B	أراض وخدمات معايير متساوية
3	0	متواضعة	حكومي	A	بنية تحتية للتطوير الاقتصادي
2	1	مرتفعة	حكومي/محلي	A	بنية تحتية للنمو السكاني
2	1	مرتفعة	حكومي	A	طرق وصول للبلدان
2	0	منخفضة	دائرة الأراضي/محاكم	A	أراض للتوسع
1	0	منخفضة	حكومي/خصوصي	B	ثروة بشرية تسجيل للتشغيل

2	1	منخفضة	محلي/حكومي	C	سوق الأيدي العاملة
2	1	متواضعة	محلي/حكومي	A	مناطق صناعية
1	1	متواضعة	حكومي/ICN/جامعة	B	مجمعات صناعية
1	1	منخفضة	حكومي/خصوصي	B	تأهيل للمبادرات الاقتصادية
1	1	منخفضة	حكومي	A	مراكز تأهيل للشباب
1	0	منخفضة	خصوصي	A	مستشارين
	1	منخفضة	خصوصي	A	برامج لإيجاد العلاقات (CISCO/SUN)
2	1	منخفضة	حكومي/خصوصي	C	ثروة اجتماعية إسكان
3	0	منخفضة	حكومي/محلي	B	خدمات جماهيرية

2	0	منخفضة	حكومي	A	زراعة برامج تجريبية
2	2	مرتفعة	حكومي	B	زراعة مكثفة
1	1	منخفضة	حكومي/محلي	A	إدخال برامج تعليم زراعية للمدارس
1	0	منخفضة	محلي	A	تفتيش بلدي هيكالية ائتلافية للتغيير

ملاحظة: الأفضلية A هي الأعلى، مهام حكومية (حكومة إسرائيل)، خصوصي (شركات خصوصية)، أبحاث (أجسام بحث)، جامعة (جامعات)، محلي (مجالس محلية)، دائرة (دائرة أراضي إسرائيل).

أهم عناصر استراتيجية التطوير المدني

أشرنا في الفصول السابقة إلى الشروط المسبقة الإقليمية والمحلية، التي إذ ما توفرت فستساعد على نجاعة تطوير الجهاز البلدي. إن صياغة وتنفيذ استراتيجية تطوير مدني مميز، تشكل تحدياً لا يقل أهمية. سيستعرض الفصل القادم، مكونات تمهيدية لاستراتيجية تطوير كهذه.

في البداية، سنستعرض مجموعة من المشاريع التي يمكنها جلب الفائدة لجميع البلدان، أو على الأقل لمعظمها. وسنعرض لاحقاً أفكاراً حول الدور المستقبلي لكل بلدة على انفراد، حسب حجمها، موقعها ومميزاتها الخاصة. الملحق 1.1-1.7 يعرض نتائج هذا التحليل، حيث سيشغل حيزاً واسعاً من هذا البحث.

1. مشاريع مشتركة

هنالك عدة مشاريع يمكن لمعظم البلدان الاستفادة من ثمارها، وخاصة في مجال تطوير الكوادر البشرية والزراعة. بما يتعلق بالكوادر البشرية، يجب جسر الهوة بين المستثمرين من رجال الأعمال الكبار وبين ورش العمل البسيطة في البلدان البدوية. هنالك عدة نماذج في إسرائيل تصبو إلى تحقيق هذا الهدف، والتي لم تعرض بعد للمجتمع البدوي. من بين النماذج الأكثر أهمية نستعرض ما يلي:

- هناك حاجة فورية لمراكز تأهيل للشبيبة وتوسيع دائرة العمالة المنتجة. حيث أن الكثير من هؤلاء الشبيبة يفتقرون إلى ثقافة كافية، التي افترض أن يكتسبوها في عقد ونيف من الزمن، مما أدى إلى إدراجهم في صفوف العاطلين عن العمل وانشغالهم بنشاطات هدامة. إن الاقتنصار على تحسين جهاز التعليم لن يساهم في إصلاح شأن هؤلاء. بالرغم من ذلك، يجب عدم الاستسلام، فهناك حاجة لطرح مبادرة خلاقة من شأنها تزويدهم بالمهارات، المؤهلات، الانضباط، وقوة الإرادة. إذ ما تم إخراج المبادرات التربوية إلى حيز التنفيذ، فأن هنالك حاجة لفترة

زمنية لا تقل عن خمسة أعوام للفضاء على ظاهرة تخلف الشباب "الضائع". في حين أن مركزاً أو اثنين في البلدان (نل السبع، كسيفة) سيكفي لتحقيق هذه الأهداف، وذلك إذ ما تم توفير شبكة مواصلات لائقة كما أسلفنا.

● فكرة الدفينة التكنولوجية، التي طورتها الحكومة من أجل العمال القادمين من الاتحاد السوفيتي سابقاً، يمكن ملاءمتها للبلدان البدوية أيضاً، حيث أن هذه الدفينات ساهمت في تجديدات هامة وفي نشوء شركات "ستارت-أب" تجارية. الحقيقة أن العمال القادمين من الاتحاد السوفيتي سابقاً، حملوا معهم كم كبير من المعرفة في العلوم والهندسة. إن التركيز على القدرات الكامنة في كل بلدة على انفراد هو أجدى وانفع، حيث يتمكن إدراج أساليب عصرية وحديثة في البناء، الزراعة الصحراوية وما شابه. نقترح التوجه للكيوتسات في المنطقة، من أجل تلقي خدمات إرشاد ولو في بعض المجالات، من أجل رفع مستوى التكنولوجيا إلى أعلى مستويات التنفيذ الموجودة في إسرائيل. بالإضافة يمكن استشارة معاهد مثل معهد البحث التطبيقي في جامعة بن غوريون في النقب، ومركز المبادرات الناجح في النقب الذي من شأنه أن يقوم بدور فعال في تخطيط وتنفيذ مثل هذه الدفينة، مثلما تم بالنسبة للقادمين من الاتحاد السوفيتي سابقاً.

● بنيتنا أن نستخلص العبر من الخطة الخلاقة لستيف فاريتهايمر والتي عنيت بتأهيل مبادرين في المنطقة الصناعية في تيفن. نقترح أن يتم إقناعه باستغلال المنطقة الصناعية الجديدة في عومر من أجل تشجيع مثل هذه الظاهرة في الوسط البدوي.

● إن إحدى الخطط التي أدخلت لإسرائيل وحظيت بنجاح نوعي هي الإرشاد. في هذه الخطة يلتقي طاقم مشروع ناجح مع مجموعة شباب من هم بحاجة

للمساعدة، من أجل تقوية عزيمتهم وتزويدهم بإمكانيات العمل. إننا نعتزم التوجه لشركات في المنطقة الصناعية في عومر، بئر السبع، ديمونا، رمات حوباب وعراد، من أجل تنفيذ مثل هذه الخطة بشكل تجريبي، بمشاركة طلاب وطالبات يدرسون في الصفوف العليا في بلدان بدوية مجاورة مثل تل السبع، شقيب السلام، عرعر وكسيفة. يمكن تأسيس مثل هذه الخطة في مراكز التأهيل (التي ذُكرت سابقاً)، حيث سنقوم بتشجيع الشركات لفتح أبوابها والعمل على التأهيل في أماكن تواجدنا إذا أمكن. حتى لو كان حجم هذه الفعالية محدود نسبياً، فإن توسعها المساهمة في تنمية مجموعة من القادة الاقتصاديين ذوو الرغبة العارمة، الذين يُعتبرون مثلاً يحتذى به في أوساط شبيبة البلدة.

- هنالك خطة تأهيل عصرية تم إدخالها مؤخراً لإسرائيل، بواسطة شركات التكنولوجيا المتقدمة، مثل "سيسكو" و"سان ميكروسيستس". تؤهل خطة سيسكو طلاباً للعمل كخبراء شبكات اتصال خلال عامين، وتعدّهم من أجل القبول لبرنامج تعليم الإلكترونيكا في الجامعة. في نهاية البرنامج يُضمن لهم العمل في مجال دراستهم. بما أن هنالك نقص هائل في خبراء الاتصال في صناعات التكنولوجيا المتقدمة، فإن بناء مثل هذا البرنامج سيساهم خلال عامين في توفير عمل مربح للشباب في البلدان البدوية. من هذا المنطلق نقترح الشروع في برنامجين تجريبيين في حورة واللقية.

- مكاتب تسجيل للعمل في البلدان البدوية، بإمكانها أن تساهم في تزويد معطيات متجددة حول القوى العاملة الموجودة. خطوات استطلاعية في هذا المجال اتخذت من قبل مركز دراسة وتطور المجتمع البدوي وهي الآن في مراحل متقدمة. بالمقابل هنالك حاجة لاستراتيجية تسويق حيث نقترح تنظيم "معرض للوظائف" في البلدان البدوية السبع مرة كل سنة أو ستة أشهر. حيث يُطلب من

شركات من المنطقة القدوم وعرض طلباتها والالتقاء بمرشحين مناسبين. في حين أنه مع مرور الزمن وعقب نمو مرتقب ستجذب الورش الصناعية والمحلات أفراد الذين من شأنهم أن يعطوا دفعة قوية للمنتجات والخدمات المحلية.

في مجال الزراعة، هنالك ميزات إيجابية هامة يمكن لمسها في معظم البلدان البدوية، والتي من شأنها جعل الزراعة بمثابة العصب الرئيسي للاقتصاد البدوي العصري. هذه الخطة ستساعد -مع الأخذ بعين الاعتبار الخلفية والعادات البدوية- في الحفاظ على علاقة البدو بجذورهم الزراعية. نقترح بالأساس أن تطبق إنجازات علمية تكنولوجية في مجال الزراعة. في حين أنه سيتم بناء النشاط حول مواقع زراعية مكثفة، مثل الدفيئات التي خُطت بشكل خاص في ضواحي رهط وحورة. هذه الخطة، ستسحق الفرصة للبدو الراغبين الانتقال من الأطر الصناعية إلى توطيد علاقتهم بالزراعة، حيث تتم ممارستهم للزراعة في الأماكن المعدة لذلك والموجودة بالقرب من أماكن سكنهم.

لقد تأكد لنا مدى حيوية هذه الاستراتيجية لا سيما عقب مقابلة مع البروفيسور دوف بسترناك، من معهد البحث التطبيقي (9) في جامعة بن غوريون. من الواضح أن مثل هذه الزراعة يجب أن تأخذ بالحسبان المعوقات الموجودة في منطقة النقب، والتي من بينها شح المياه الصالحة، وكميات محدودة من المياه المكررة وانعدام الموارد تحت الأرضية. يبدو أن المستقبل هو لتربية المواشي بطرق تكنولوجية متطورة. فالاختراعات الإسرائيلية في مجال صناعة الحليب جعلت من الدولة رائدة في العالم من حيث النجاعة والإنتاج. من شأن ملاءمة الدروس المستفادة من تربية المواشي، مع استعمال أساليب مختلفة، أن تؤدي لإنتاج كميات تجارية من منتجات الحليب واللحوم والصوف. فبواسطة استيراد غذاء البهائم يمكن استغلال قطع الأرض الصغيرة المجاورة للبلدان بنجاعة. أما الأسواق التي تستقبل هذه المنتجات المميزة فهي لا تقتصر على السوق الإسرائيلي فقط، بل أنها ستلقى رواجاً في غزة، الضفة الغربية والدول

المجاورة. علاوة على ذلك، فسيكون بالإمكان تشغيل عدد كبير من العمال بشكل ناجح، بما في ذلك النساء اللاتي طالما لعبن دوراً هاماً في تربية المواشي.

يُشير البحث في مجالات أُخرى إلى إمكانية تطويرات منتقاة مثل: تربية فروع من صناعة ورود الزينة، أنواع فواكه مثل الجريبفروت، الزيتون والتين التي يمكن تطويرها بنجاحة مع الأخذ بالحسبان شح موارد المياه. وأخيراً، قد تُثبت زراعة الخضراوات المنتقاة، مثل الشمام والسفرجل أنها زراعة مجدية.

إن ما ذُكر سابقاً لا يزال في مرحلة مبكرة من التداول، حيث أنه لم يتم بعد تخصيص مصادر تمويل لدفع عملية البحث وتطوير إمكانيات الزراعة المرتبطة بالمراكز المدنية في الوسط العربي. لذا، نقترح أن تتم فوراً إقامة مركز إقليمي للبحث والتطوير الزراعي، يُفضل أن يكون في شقيب السلام، مع فرع ثانٍ يتم افتتاحه في حورة. بحيث يتم إيصال المركز ببرنامج تعليمي في المدارس الثانوية، في جميع البلدان البدوية، التي ستعمل على اكتساب المعرفة والتأهيل بأحدث الطرق الزراعية. لقد تم طرح هذا الاقتراح، ضمن تقرير كاتس، لكنه لم يُنفذ أبداً. تتميز دولة إسرائيل بخبراتها ذوو الشهرة العالمية، والذين يدرسون أساليبهم في جميع أنحاء العالم، ما عدا في المجتمع البدوي بالرغم من تواجده في محيطهم. إن بإمكان استثمار مالي قدره مليون دولار تقريباً، بالإضافة إلى ميزانية تشغيل لسنة قيمتها نصف مليون دولار، تنفيذ خطة مجدية من البحث التجريبي يتخلله جانب تدريسي. إن إحدى الفوائد الإضافية التي يمكن جنيها من هذه الخطة هي المشاركة الممكنة لشباب من القرى غير المعترف بها. حيث أن العمل مع الخبراء حول التخطيط والتمويل، تجنيد الكوادر وتنفيذ خطة كهذه يجب أن يتصدر عمل السلطة البدوية للتطوير المدني (BUDA).

يجدر التنويه أنه بإمكان عدد من البلدان الاستفادة من تقديم خدمات زراعية مثل (تصليح مركبات، معدات ري، بنوك وتأمين) ومواد (سماد وطعام للبهائم)، بالإضافة إلى العمل في

الإنتاج (تعبئة وتجهيز وتخزين). على الرغم من الحاجة لتحسين طرق عمل هذا الطرح، فنحن نؤمن بجدوى هذه الخطة وتتاسبها للواقع. فهي قادرة على طرح مئات وربما آلاف أماكن العمل بدلاً من العمل اليدوي البسيط الذي يشغل البدو اليوم في مجال الزراعة.

2. دور رهط: محور إداري

اعتماداً على حجمها فقط، حيث يسكنها أكثر من نصف السكان البدو في البلدان السبع، تعتبر رهط الاختيار المنطقي لتكون المحرك الأساسي للتنمية الإدارية لدى البدو. لكن موقعها في الضواحي الشمالية الغربية لمناطق السكن البدوي، وبُعدها عن معظم بلدان النقب البدوية، قد يشكل عائقاً جدياً في سبيل تحقيق هذا الهدف. فهذه المدينة تفتقر إلى مواصلات جوية، لذا فمن الضروري بذل جهد لتوفير مواصلات بديلة مثل ربطها بالسكك الحديدية والشوارع الرئيسية. يجب أن تعمل استراتيجيات التطوير على جبهتين، أي تأمين طرق وصول سهلة، وتنمية توجهٍ للتطوير بحيث يكون أقل تعلقاً بالعوامل التقليدية. إن موقع رهط بالقرب من الشارع الرئيس من شمال جنوب (شارع رقم 40)، ووجودها بالقرب من المفترق المؤدي لعراد (شارع رقم 31)، يعزز من أهمية موقعها في النقب. هكذا يبدو الوضع مثالياً، لكن الحقيقة أن مسار شارع عابر لإسرائيل (شارع رقم 6)، الذي سيستكمل خلال السنوات العشر القادمة سيؤدي إلى إقصاء بعض المواصلات عن رهط. إن تغيير المسار المقترح لشارع رقم 6، بحيث يمر بالقرب من رهط متخللاً دوار مدرج يمكن الاندماج في هذا الشارع، سيشكل دفعة نوعية في سبيل تطوير هذه المدينة. لكن هذا التغيير يتطلب إجراء تعديلات على خطط إنشاء الشوارع الرئيسية، وهو أمر لم يكن من السهل تحقيقه في الماضي، بالذات بالنسبة للبدو، بالرغم أن هذا الموضوع يتصدر سلم الأولويات بالنسبة لهم. بالإضافة، هنالك حاجة ماسة لتسهيل طرق وصولهم إلى سكة القطر، حيث سيكون بإمكان العمال من رهط الوصول لأماكن عملهم في جميع أنحاء النقب بسرعة وبتكاليف أقل، خاصة مصنع إنتل الحيوي في قريات - غات، خلال مدة لا تتجاوز عشرين دقيقة.

يُفضّل أن تقوم رهط بدفع جميع هذه الخطط في آن واحد، وذلك لسببين: الأول هو عدم التأكد من قدرتها بالتأثير على القرارات المتعلقة بالبنية التحتية، والثاني كبر حجمها الذي يبرر وجود أكثر من خطة تطوير واحدة. إن أفضل الطرق لتحقيق هذا الغرض هو تركيز الجهود لتطوير رهط كمحور إداري. من أجل أداء هذا الدور في القرن الحادي والعشرين، ليس من الضروري أن تقع رهط بمحاذاة المناطق المدنية الأخرى، فالاتصال يوفّر بديلاً ممتازاً للعلاقات المباشرة بين الأشخاص (وجهاً لوجه) التي تعتمد على المواصلات في مجال تقديم الخدمات. إن الانتقال العصري للعمل عن بُعد يُساهم في هذا الاتجاه، حيث يضمن حجم رهط وجود كوادر من القوى العاملة من أجل تقديم الخدمات الإدارية. ففي الوقت الراهن هنالك 1200 شخصاً يعملون في هذه المدينة من خلال أعمال وخدمات مهنية مختلفة. سنستعرض لاحقاً الوظائف اللازمة لتقديم الخدمات والتي تشكّل جوهر اقتصادها. تفاصيل أخرى موجودة في المؤلف "إستراتيجية".

- كلية إقليمية بدوية موجودة الآن في مراحل متقدمة ويجب تحفيزها أكثر. يمكن فتح عدد من الأقسام المنتقاة في بلدان بدوية أخرى، بحيث تكون مرتبطة بالكلية بواسطة الانترنت. في حين انه يتوجب تكريس الدورات لتطوير المهارات العملية للعاطلين والعاطلات عن العمل في أوساط الشباب.
- مستشفى إقليمي ثاني، مع تركيز على احتياجات البدو في مجال طب الأولاد، القابلات والوراثة. مثل هذا المستشفى سيخفف الضغط عن المركز الطبي سوروكا، في حين أنه سيقدم الخدمات باللغتين العربية والعبرية، مما سيساهم في دمج طواقم عمل بدوية. إن من شأن هذه القاعدة الاقتصادية أن تساهم في اقتصاد مدينة رهط مثلما ساهم المركز الطبي سوروكا في اقتصاد بئر السبع. في سنواته الأولى سيتم تشغيل المستشفى كفرع لسوروكا. هناك إمكانية لإنشاء المستشفى بالقرب من المفرق المكتظ بيت كما على شارع رقم 40، أو بالقرب من الشارع

الجديد الذي يربط لهابيم، رهط وكيوتس مشمار هنيقب. الموقع الثاني، سيسهل على سكان اللقية وحورة وميتار الوصول إليه. كلا الموقعين من شأنهما أن يخدم البلدان اليهودية والبدوية المجاورة على حد سواء.

- المكاتب الرئيسية للسلطة البدوية للتطوير المدني (BUDA) التي سنتطرق إليها لاحقاً.

- المؤسسات الحكومية (محاكم، مقر الشرطة المحلية، فتح فروع إقليمية للصحة، الداخلية، التجارة والصناعة، الإسكان، التربية والبنى التحتية)، كذلك المكاتب في متروبولوين بئر السبع والنقب المتعلقة بشئون البدو. تحتاج رهط لتطوير فروع تجارية لقاعدتها الإدارية من أجل عدم "الجمود في مكانها". المركز التجاري المقترح، الذي ستعود ملكيته المشتركة للهابيم ورهط، سيشكل قاعدة تجارية هامة في ضواحي رهط. هذا المركز الاقتصادي الذي سيتم تخطيطه بإبداع وخيال خلّاق، سيتضمن خدمات مهنية مثل مكاتب المحامين، المصممين المعماريين، مدققي الحسابات، المهندسين وغيرهم. في حين أن هذه الخدمات ستجتذب أعمالاً ومحللات جديدة للمجتمع. في الملحق 1.1 نفضّل المشاريع الأساسية المخططة من أجل تحويل رهط إلى محور إداري للبلدان البدوية.

3. دور تل السبع: محور اقتصادي

تعتبر تل السبع البلدة الثانية من حيث الحجم، فعدد سكانها يتراوح نحو ثلث عدد سكان رهط. في حين أن لهذه البلدة أفضلية تجارية حاسمة بسبب قربها من البلدان البدوية الأخرى، وكونها الأكثر قرباً من بئر السبع، الأمر الذي يخولها بأن تكون المحور الاقتصادي للبلدان البدوية.

هنالك نسبة تتراوح 18,5% من القوى العاملة في تل السبع تعمل اليوم في الصناعة. بينما تتواجد معظم أماكن العمل خارج البلدة وهذا ما سيكون في المستقبل. سيتم بذل جهود حثيثة بهدف توفير وظائف لعمال تل السبع في المجمع التكنولوجي النشط المتنامي في بلدة عومر المجاورة. إنّ وعد رئيس الحكومة باراك بتطوير مطار نباطيم لخدم الأغراض المدنية، كجزء من الخطة الشاملة لتطوير النقب الاقتصادي، وتطوير منطقة التجارة الحرة (FPZ) على بعد كيلومترات معدودة من شمال غرب عومر ستجلب الفائدة لتل السبع. كما أنّ تعجيل شقّ القسم الجنوبي من شارع عابر إسرائيل (شارع رقم 6) ليتر السبع، سيطور علاقات تل السبع بسائر أرجاء البلاد. كما هو الأمر بالنسبة لشبكات سكة القطار التي تتحسن من وقت لآخر. على أية حال، هنالك حاجة لتحسين طرق الوصول من تل السبع لجميع هذه الطرق.

إنّ دفع تطوير تل السبع كمحور اقتصادي ناجح مرهون بإدخال تحسينات ملموسة على المواصلات بينها وبين سائر البلدان البدوية. فالشارع الالتفافي الجديد حول بئر السبع من الجهة الشرقية، يساهم في تقريب البلدتين، تل السبع وشقيب السلام. نقترح شق طريق وصول قصيرة تربط تل السبع بهذا الشارع الالتفافي من أجل تقصير المسافة. الشارع المخطط لمطار نباطيم سيمكن تل السبع من جني ثمار هذا المشروع بسهولة، وذلك من خلال فرع للمجمع الصناعي. على أية حال فمسافة السفر الآن لا تزيد عن 15 دقيقة من اللقية وحورة.

هنالك عدد قليل من الشركات المحلية في تل السبع، بالإضافة إلى مبادرات تجارية عائلية صغيرة، مثل تلك الموجودة في جميع البلدان البدوية. الأمر الذي يعني غياب قاعدة اقتصادية مما يوجب التخطيط من نقطة الصفر. فلقد فشلت الوزارات الحكومية في اختيار فرع صناعي "يناسب" هذه البلدة، في الوقت التي قامت فيه تلك الوزارات باستيعاب قادمين جدد من الاتحاد السوفييتي سابقاً بنجاح كبير. بكلمات أخرى يجب العمل على مشاركة السكان من أجل

تزويدهم بإطار العمل حيث يجتذب المبادرين والمستثمرين الذين بدورهم يستطيعون إنشاء المشاريع الاقتصادية. سنستعرض الآن قائمة المكونات الحيوية لمثل هذا الإطار الاقتصادي:

- **مجمع صناعي (بارك) على مستوى عالٍ، مطلوب من أجل ضمان وصول صناعات متطورة بحيث تكون قادرة على الارتباط بصناعات أكثر حيوية في المحيط القريب بشكل خاص وفي البلاد بشكل عام. يجب أن يكون مجمع تل السبع الصناعي في مكان قريب قدر الإمكان من سكة القطار الجديدة لبئر السبع، وكذلك للشارع الالتفافي الجديد ولشارع عابر إسرائيل المخطط. هذا بالإضافة الى إقامة مجمع صناعي ثاني بمحاذاة الشارع الجديد المقترح لمطار نباطيم، بحيث سيشكل هذا المجمع قاعدة اقتصادية طبيعية تتعلق بشحن البضائع، التخزين، العناية والتسليم لتل السبع، وهي مجالات موجودة اليوم بشكل أو بآخر في البلدة. في حين أن هذه المجمعات الصناعية تحتاج إلى بنى تحتية بمستوى عالٍ ومساحات واسعة من أجل توسعها.**

- **لا نؤيد التركيز على الصناعات التقليدية مثل صناعات الملابس والغذاء، التي تحظى بدعم الحكومة من خلال "برنامج تطوير" النقب، رغم فشلها الواضح. نطالب بصناعات تستند إلى قواعد النمو المتطورة الحديثة، وإن كان ذلك استمرار لدائرة الإنتاج، مثل إنتاج منتجات جديدة أو تقديم خدمات للصناعات العصرية وغيرها. فليس متوقعا لهذه الصناعات أن تستمر فحسب بل أنها ستوسع بمرور الزمن، في حين أن عدد العمال البدو الذين سيتم تأهيلهم سيزداد ويساهم بدوره في تطوير هذه الصناعات. إن تجربة جنوب شرق آسيا تشير إلى سرعة التطوير الممكنة إذ ما اعتمدت الشركة في استراتيجية تطويرها على قطاعات حية ونشطة وليست متخلفة.**

- هناك ضرورة لبذل جهود حثيثة وفورية من أجل تأهيل القوى العاملة في تل السبع للمستوى المطلوب تماشياً مع هذا التغيير، وذلك من خلال مركز تأهيل وبرنامج إرشاد. يجب إنشاء دقينة تكنولوجية من اجل النهوض الاقتصادي في البلدة. هناك جهود تُبذل الآن من أجل العثور على مبادرين، في حين أنه حال الانتهاء من هذه المهمة، سيتم إعداد برامج اقتصادية من شأنها أن تساعد في تجنيد الاستثمارات. يتضمن الملحق 1.2 ملخصاً للاعتبارات الاستراتيجية التي أعدناها بشأن كون تل السبع، كمحور اقتصادي ممكن للبلدان البدوية.

4. ما وراء المحور: البلدان البدوية الأخرى

بما يتعلق بالبلدان الأخرى، يجب وضع قائمة بميزاتها الإيجابية النسبية، وتقوية علاقاتها مع الصناعات الخارجية. يمكن المباشرة في بلورة الخطة الاقتصادية، وفيما يلي المشاريع المقترحة:

- مع بدء برنامج تطوير المطار في نباطيم للأهداف المدنية، سيكون بإمكان البلدان القريبة (كسيفة، عرعة) المباشرة بالعمل في صناعة المنتجات الزراعية وتعبئتها، بينما يمكن للبلدان الأخرى العمل على تقديم خدمات لوسائل المواصلات المتنوعة التي ستحتاج لخدمة العناية بالضياع ونقل السياح الذين سيقدمون بواسطة الطائرات. قد تؤدي هذه الخدمات، لاحقاً، لنشاطات تتعلق بالنقلات من ناحية، وبتصليح السيارات الخصوصية، الباصات والشاحنات من الناحية الأخرى. يجب أن يشمل تطوير موقع المطار نفسه وتزويد الخدمات للمنشآت بعد إكمالها عدداً ملموساً من العمال البدو.
- إن لبلدة شقيب السلام أفضلية بارزة في مجال تطوير الصناعة البيئية في النقب. فعلية تكرير المواد وإعادة استعمالها ليست متطورة بما فيه الكفاية في إسرائيل،

ولكن هنالك نمو للوعي البيئي، مما سيؤدي حتماً إلى اتساع هذا المجال. فهنالك مصنع لتحديث البلاستيك (إعادة استعماله من جديد) يعمل في رمات -حوباب المجاورة في الوقت الراهن. هنالك حاجة لإقامة منشآت مشابهة لإعادة تصنيع الورق والزجاج. يجب العمل على نظافة البيئية في منطقة النقب وذلك لتشجيع قدوم صناعات عصرية، حيث أنه في الدول الأكثر تقدماً، أثبتت الصناعات النظيفة وذات المنتجات غير الملوثة، أنها صناعات ناجحة جداً.

● بالإضافة إلى ذلك، فإن الظروف المحلية تمكن البلدان البدوية من أن تكون مرتبطة بالبلدان اليهودية الأخرى وبالذات ببئر السبع وبشكل متزايد. فهنالك بلدان تعود للإقليم الواحد والتي تستطيع التفعيل المشترك لمنشآتها، كما هو الحال بالنسبة لديمونا وعرعرة أو عراد وكسيفة. لهاتين البلدتين (ديمونا وعراد) منشآت اقتصادية متواضعة، على الرغم من ذلك فإن استطلاع بشأن قدراتهن الاقتصادية يُشير إلى أن بإمكان البلدان البدوية استغلال هذه القدرات. فمثلاً، بإمكان عرعرة أن تستفيد من مصنع "دل - فيشي" الناجح في ديمونا (10)، مصانع البحر الميت المجاورة، صناعات روتم والمجمع الصناعي للتكنولوجيا المتطورة "حيمد"، الذي سيمكنها من العثور على أماكن عمل في المجالات المناسبة. أما بالنسبة لبلدة كسيفة فيإمكانها أن تبني اقتصادها على شركة مثل موتورولا، وكذلك على القطاع السياحي لعراد الذي اخذ في التطور السريع بسبب قربية من البحر الميت. حورة واللقىة قريبتان من ميطار، التي تشكل حالياً مكاناً للسكن، ولكنها تخطط لإقامة موقع تجاري - صناعي ذو أهمية كبيرة في مفرق شوكت. هناك مجال واسع لإيجاد مصانع مشتركة تضم حتى الكيبوتسات المجاورة لاهف وكراميم. فإذا ما خرج مشروع منطقة التجارة الحرة إلى حيز التنفيذ، ستكون هذه البلدان بما فيها تل السبع، في موقع مثالي للاستفادة منه. في الوقت الحالي، يجب المبادرة بإقامة علاقات مع المجمع الصناعي في عومر.

يوفرّ التوسع السريع لميتار ولهاييم، وكذلك عومر، فرص عمل خاصة في مجال البناء. حتى اليوم يخضع هذا الفرع بمعظمه تحت سيطرة مقاولين يهود، يستخدمون بالأساس عمالاً غير مهنيين من خارج البلاد ومن مناطق السلطة الفلسطينية باجر بخس، وذلك بهدف بناء بيوت ذات جودة متدنية. يمكن لشركات البناء التي يتم تنظيمها حسب نمط غربي والتي تعمل على استخدام عمال مهرة بحيث يتلقون أجوراً عالية من أجل إنتاج عالي الجودة، يمكن لهذه الشركات أن تجد سوقاً لها في هذه الضواحي الغنية. سيتم فحص إمكانية مبادرات عمل مشتركة بين شركاء بدو يهود (ربما الكيبوتسات) مع برامج لتوزيع الأرباح التي ستشجع الاستقرار الاقتصادي والمسئولية المتبادلة. نقترح إقامة دفيئة تكنولوجية في حورة من أجل النهوض بالفكرة.

إن بلدة شقيب السلام تقع بمحاذاة مدينة بئر السبع، لذا فمن الطبيعي أن تحاول إقامة علاقات معها. وهي كذلك الأقرب إلى موقع الصناعات الثقيلة في رمات - حوباب، والتي لها علاقة معها بشكل أو بآخر. في حين أنه بإمكان المساحات الزراعية الواسعة في شقيب السلام أن تشكل قاعدة للاقصاد المتين في مجال الزراعة. فمثلاً، بإمكان هذه المساحات أن تشكل موقعاً مثالياً بالنسبة لمركز ابحاث الزراعة العصرية (MOP).

بعد الإشارة إلى جميع هذه الفرص، لا بد من التنويه أن العمالة البدوية في مجال الصناعة لم تنزل محدودة جداً، بل تتعدم أحياناً. هذه الحقيقة الأليمة تتجلى في عمالة المجمعات الصناعية المتطورة جداً في مجال التكنولوجيا في عومر وحيمد ومناطق الصناعات المتقدمة الأخرى مثل موتورولا في عراد، ودل-فيشي في ديمونا حيث أنها لا تضم أية عامل بدوي. هذا الواقع يتطلب اختباراً من أجل تحديد الأسباب التي أدت إلى ذلك والعمل على إصلاح الوضع. هنالك اتصالات تتم الآن مع شركات رائدة من أجل تحسين الوضع.

ليس سرّاً أن العلاقات بين البلدان البدوية وبين البلدان اليهودية المجاورة، تتسم بالعداء الواضح أحياناً. من حسن الحظ أنه هنالك بوادر عمل مشترك في مجال الخدمات العامة مثل الاعتناء بالمجاري وإخلاء النفايات. نعتقد أن هنالك حاجة ماسة لتطوير العلاقات إلى ما هو أبعد من ذلك بهدف بناء تعاون مشترك وحقيقي من شأنه أن يعود بالنفع على البلدان البدوية. يمكن البدء بالتعاون الاقتصادي والمدني الأكثر إلحاحاً ذو الثمرة الفورية.

من أجل النهوض بهذه العملية، نقترح أن يقوم كل رئيس سلطة محلية بدوية بتعيين موظف تنسيق يهودي. بالمقابل عليهم أن يعملوا على أن يعين نظراًؤهم في المدن اليهودية موظف تنسيق بدوي. حيث أن مجموعة الدعم الإقليمية المكونة من موظفي التنسيق هؤلاء، تجتمع عدة مرات في السنة من أجل متابعة مدى النجاح أو الفشل، بالإضافة إلى العمل على طرح اقتراحات لتطوير العلاقات المشتركة. نقترح التوجه لمنظمات غير حكومية دولية بطلب الدعم لمثل هذه النشاطات المشتركة.

حتى ولو نُظر إلى هذه الاقتراحات بشكل هامشي، فإننا نعتقد أن إزالة الحواجز القديمة ضرورية من أجل تحسين صورة البدو كمواطنين شرعيين ذوو وزن في النقب. فاعتراف كهذا سيزيل حاجز أساسي في الطريق لنيل حقوقهم وبالتالي المعالجة العادلة لقضاياهم. عدا عن ذلك، هنالك أهمية كبرى لأجهزة الاتصال التي سيتم تكوينها لبناء العلاقات الاقتصادية اللازمة من أجل تطوير البلدان البدوية.

اعتماداً على التحليل أعلاه، نستعرض في الملحق 1.7-1.1 اقتراحات مفصّلة لوضع الأسس الاقتصادية للبلدان البدوية.

5. القرى غير المعترف بها من قبل الدولة

تحيط بجميع البلدان البدوية ضواحي قروية، تتكون بالأساس من مجموعة متنامية من القرى غير المعترف بها من قبل الدولة، والتي يصل تعدادها اليوم إلى نحو 45 قرية. يطرح الآن بحث جدي قام به المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها (RCUV) بخصوص هذه القرى. لقد اصطدمت فكرة الحكومة بإقامة بلدان بدوية جديدة (4،5 أو 3) لتوطين قسم من سكان هذه القرى، بمعارضة شديدة مستندة في حجتها وبشكل أساسي إلى فشل البلدان السابقة في مجال التخطيط. أما الاقتراح البديل الذي قدّمه المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها (RCUV)، فإنه يحفز على تأسيس بلدان قروية جديدة في أفضل المواقع الممكنة لتشكل بالأساس مراكز للخدمات، بالإضافة إلى تمكين البدو من البقاء على أراضيهم.

لهذا الاقتراح انعكاسات على موضوعين هاميين نتناولهما في هذا السياق. الأول هو جوهر العلاقات بين هذه القرى وبين البلدان السبع الموجودة. فليس بوسع المجتمعات القروية القيام بوظائفها بشكل منفصل عن أجهزة الاتصال التي تغطي جميع المنطقة. وفعلاً، فإن معظم الأولاد في جهاز تعليم البلدان الثابتة، يقدمون من المناطق القروية المحيطة بها (مثل شقيب السلام على سبيل المثال). أما الموضوع الثاني فهو أن معظم السكان في القرى الـ 45 غير المعترف بها يفضلون أصلاً نمط الحياة القروي، وهو الأمر الذي أشارت إليه نتائج استطلاع قام به المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها (RCUV). هذه الميول قد تتغير إذ ما نجحت برامجنا، وذلك في حين أيجاد البديل الأفضل للوضع الراهن غير المرغوب في البلدان المدنية. بالإضافة إلى هذا فإن معظم النشاط الزراعي غير مُجدٍ في الوقت الراهن من الناحية الاقتصادية بل أنه سيزداد سوءاً كلما زاد شح المياه. نتيجةً لذلك، فإن قسماً من أبناء الجيل القادم سيبتعدون عن العمل في مجال الزراعة الذي لا يبشر خيراً من ناحيتهم. لهذا، يجب على خطط تطوير البلدان السبع القائمة أن تأخذ بالحسبان هجرة ملموسة لداخلها من المناطق القروية، مما سيؤدي إلى التضخم السكاني في هذه القرى وبالتالي الحاجة إلى رصد خطط تطوير أكثر شمولاً وأوسع نطاقاً.

إن ميول الحكومة لإقامة بلدان بدوية حديثة، قد يؤثر سلباً على البلدان السبع الراهنة. فالقليل من هذه البلدان، إن وُجدت أصلاً، قد تدير شؤونها بنجاحة. هناك من يوعزون الأداء الفاشل لهذه البلدان إلى كبير حجمهم، في حين أنهم يفضلون إقامة بلدان صغيرة تبدو أكثر جاذبية من إمكانية توسيع البلدان القائمة. لكننا لا نتفق وهذا الطرح ونعتقد أنه سيزيد الوضع سوءاً. على أية حال، إن معضلة تأسيس البلدان لا تكمن في الحجم، وإنما في عدم الأداء. إن تحويل هذه البلدان إلى بلدان مُربحة اقتصادياً، بالإضافة إلى تذليل العقبات مثل قضية الأراضي، سيؤدي إلى نموها المستقبلي، وبالتالي يجعل من هذه البلدان مراكز مدنية ناجحة جداً. لهذا، فإن كل خطة لإضافة بلدان جديدة أخرى، ستعيق أية محاولة لتطوير ونجاحة البلدان الراهنة. ناهيك أن ذلك سيكلف الجمهور ثمن باهظ، لأن إقامة بنية تحتية مدنية جديدة مكلف جداً مقارنة بالاقْتِصَار على إدخال إضافات تستند إلى أسس قائمة. لذا فإن الحل الأفضل، وهو ما يتناسب مع استراتيجية التطوير التي نقترحها، يكمن في تقوية اقتصاد البلدان الراهنة مع العمل على توثيق العلاقة بين هذه البلدان والبلدان القروية المجاورة. هذا الحل سيساهم في جعل البلدان الراهنة مرغوبة وجذابة أكثر، في حين أنه سيضمن مستوى عالٍ من الخدمات التي تقدم لسكان التجمعات.

على الرغم مما ذكر آنفاً، فإننا نؤيد تأييداً كاملاً من ناحية المبدأ مسألة قيام المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها (RCUV)، فمن حق البدو اختيار مكان سكنهم أسوة بباقي المجتمع الإسرائيلي. فهناك من يرغب العيش خارج الإطار المدني، بالرغم من الخدمات المحدود، فيجب احترام هذا الاختيار المحض. من ناحية أخرى هناك من يرغبون بنمط حياة مدني بكل ما يتضمن من وسائل الراحة. إن اقتراحنا في هذا السياق يتمثل في توفير الأطر المعيشية المناسبة للبدو بحيث تمكنهم من ممارسة حياتهم المفضلة. فهناك استطلاع بسيط أجريناه يشير إلى أن فكرة إقامة بلدان جديدة من قبل الحكومة لا تحظى بتأييد وإقبال من السكان.

استنتاجات

عرضنا في هذا الفصل خطة عمل لتطوير المجتمع البدوي في البلدان، والتي تطرح مخرجاً من الوضع الحرج الراهن بواسطة إدخال بعض التغييرات الناجعة والأساسية. أضف إلى ذلك فلقد استعرضنا مبررات هذا الطرح والمشاريع الممكنة. يجدر التنويه أننا لسنا في مكانة تمكّنا من تقديم عروض ذات معطيات دقيقة. فهذا يتطلب الحاجة لاستطلاع آراء وردود فعل المجتمع البدوي الواسع للاطلاع على مدى منطقية وقابلية الأفكار المطروحة، حيث أن ذلك يتطلب، في وقت لاحق، جهاز تنفيذي قادر على مواجهة سلسلة من التحديات. على هذا الجهاز أن يدرس إمكانية تنفيذ الاقتراحات المختلفة التي تشملها خطة العمل التي نقترحها. الفصل الثالث من البحث سيكرس لمسألة التنفيذ.

برنامج التنفيذ

تتناول خلاصة هذا التقرير البرامج اللازمة لتنفيذ وبلورة استراتيجيات التطوير المدني. إن أحد العوامل المركزية لعملية التنفيذ يتمثل في التشاور مع المجتمع البدوي الواسع بشأن الاستراتيجية المقترحة وكيفية إدارتها. لقد تم التركيز على قضية الإدارة المدنية لكونها حيوية لخطة التطوير. فغياب قنوات اتصال بين البدو والإدارة الحكومية العليا، تدفع المجتمع البدوي إلى الأخذ بزمام الأمور المحلية بشكل أكبر، لا سيما أن إدارة شؤون البدو من قبل مسئولين ليسوا بدواً، قد منيت بفشل ذريع في جميع المجالات.

إن عملية التنفيذ المقترحة هي عملية تدريجية بطبيعتها، بحيث يتم من خلالها تقييم جديد للوضع الراهن والمفاهيم العامة السائدة، بالإضافة لرفع سد المتطلبات التنظيمية والحاجات لكوادر بشرية في عملية التنفيذ. بكلمات أخرى، فإن هذه هي تجربة دراسية بالأساس، لذا يجب تناولها بقدر كبير من الانفتاح، المرونة والكفاءة العالية.

تقنين الخطة الاستراتيجية

يجب أن تحظى الخطة الاستراتيجية المقترحة بمصادقية على عدة مستويات. فبادئ ذي بدء يجب أن يتناسب الطرح الشامل رغبات واحتياجات السكان البدو، خاصة الذين يسكنون البلدان البدوية السبع. في حين أنه على كل حل مقترح، أن يحظى بتأييد معظم المجتمع، بدءاً من خطواته الأولى، وإلا فلن يكون تبنّي لهذه الخطة، مما سيسنح الفرصة لعودة القوى المناهضة لمساعدة البدو والمنتهجة سياسة فرق تسد.

هنا يجدر التنويه بان الخلافات الداخلية في المجتمع البدوي ساهمت هي أيضاً في خلق الوضع الراهن. لذا يجب المبادرة بمعالجة تلك الخلافات، كجزء هام من خطة إصلاح شاملة لا سيما وإنها حالت على مدار أعوام دون رؤية مصالح العشائر المشتركة. كما أن التركيز على اجحافات الماضي حالت دون اتخاذ حلول خلاقة قدّمتها القيادة المثقفة والشابة في المجتمع. إذا رغب المجتمع البدوي بتحقيق التغيير، عليه أولاً صياغة مواقف من جديد بحيث يتحد حول إطار سياسي محدد يضمن له التقدم والعدل في المعاملة.

من أجل الحصول على دعم السكان وتعاونهم، سنقوم على لقاء قيادات البلدان البدوية لعرض أفكارنا والاستماع إلى ردود فعلهم. بالإضافة إلى ذلك سنتظم ورشات عمل أقل رسمية، لتمكين مندوبي السكان البدو من التعبير عن آرائهم تجاه المشاكل المحلية وطرح اقتراحات حلول ممكنة.

بعد ملاءمة الخطة الاستراتيجية وفق رغبات السكّان يجب بذل جهود لملاءمتها ولخطط المتعلقة بالنقب قاطبة. فهناك حاجة لالتقاء المخططين الرئيسيين (لا سيما خارطة الهيكلية القطرية 35، متروبولين بئر السبع، تقرير المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها RCUV وغيرها)، وكذلك الالتقاء بكبار الموظفين في النقب (دائرة أراضي إسرائيل، مديرية البدو، وزارة الصناعة، وزارة البنى التحتية، وزارة الإسكان، وزارة الداخلية وغيرها). في هذه المرحلة يتم طلب ردهم حول الإطار التنفيذي للخطة دون طلب الالتزام بمشاريع محددة. فهذا سيساهم في تحفيزهم على التفكير في كيفية تعديل خططهم أو ملاءمتها بحيث تمكن استراتيجيات التطوير من الانطلاق قُدماً.

وأخيراً، سيتم بحث خطتنا هذه مع المسؤولين عن أجهزة التخطيط وتخصيص الميزانيات من قبل الحكومة، مثل كبار المخططين في القدس، وكثيرون من عملي الوزارات التي أشرنا إليها سابقاً. بالإضافة إلى الوزارتين الهامتين: وزارة المالية ومكتب رئيس الحكومة. في

أعقاب هذه النقاشات، سيكون بوسع الأشخاص الذين سيقومون على تطبيق الخطة، إعادة صياغتها وترجمتها للغة التنفيذ. سنستعرض فيما يلي عدداً من خطوط العمل لهذه المرحلة.

التخطيط الاستراتيجي: من النظرية إلى التطبيق

في الوقت الذي تطرح فيه الخطة الاستراتيجية أفكاراً عامة تعتمد على التعليقات والتقدير، فإن خطة العمل (أو الخطة الاقتصادية) تُترجم هذه الأفكار إلى خطوات عملية. فهذه الخطة ستقدم رسماً شاملاً للمشروع بحيث يشمل الأجهزة المالية، الإدارة، العلاقة المتبادلة بين مكونات المشروع، تحديد الجداول الزمنية وتواصلها، الكميات المفصلة وغيرها. ففي الوقت الذي تحاول الخطة الاستراتيجية الإجابة عن السؤال "ماذا يمكن أن نعمل؟" تباشر خطة العمل بالرد عن السؤال "كيف يمكننا عمل ذلك؟".

نقترح إقامة لجنة مصغرة من البدو (نحو 30 شخصاً) حيث تقوم بمواكبة ومراقبة خطة العمل من جهة وتكون بمثابة مجلس نبض لطور العمل برمته من جهة أخرى. بالإضافة إلى ذلك سيتم تنظيم سلسلة لقاءات لمجموعات صغيرة تمثل البلدان المختلفة، من أجل الاطلاع على اقتراحات محلية وتنظيم كوادر قيادية ونشطاء محليين لآخذ جانب من المشاركة في تنفيذ الخطة أو ربما لتشخيص مرشحو لبرامج التأهيل الخاص للمدراء.

مكونات الخطة التنفيذية

بالإضافة إلى السؤالين "ماذا" و "كيف"، هناك سؤال آخر هو "من سيقوم بالعمل؟". نظراً للنقص الواضح في الكوادر البشرية الإدارية، علينا المباشرة ببناء أطر ملائمة من شأنها المساهمة في تأهيل مثل هؤلاء. أضف إلى ذلك فهناك حاجة للتغلب على مشكلة مصادر التمويل المحدودة

التي ستكون تحت تصرف هذه الخطة. فبدون استعمال مدروس لهذه المصادر القليلة لن تستطيع المبادرة الخروج إلى حيز التنفيذ.

1. تخطيط استغلال موارد التمويل المحدودة

إذا افترضنا استمرار الميزانية المحدودة للخطط الحكومية، يجب ألا نتوقع أو نطالب بميزانيات عامة كبيرة، على الرغم من عدالة ومصداقية هذه المطالب، لا سيما على ضوء اجحافات الماضي، فإننا ندرك أنه لا يمكن المباشرة بطرحها خاصة في المناخ المادي والفكري الراهن. لذا فلقد فضلنا طرح خطة تطوير استراتيجية تعتمد قدر الإمكان على الموارد القائمة، من جهة، ونهج بعيد الأمد يعود بفائدة مضاعفة، حيث لا يعتمد على التعويضات، من جهة أخرى. لقد سبق وأوصينا بأن تدمج المشاريع في الوسط البدوي مع خطط عامة أخرى حظيت بالمصادقة، مثل مشروع مطار نباطيم، حيث أن التكلفة الإضافية محدودة نسبياً، في حين أن عائدات هذه المشاريع الكبيرة ستكون ضخمة بالنسبة للبلدان البدوية، فيما لو تم تنفيذها بشكل صحيح.

على الرغم من ذلك، فإن هنالك حاجة لتمويل عدد من المبادرات المقترحة من المال العام. إننا نوصي هنا على نهج عمل مستقبلي وهو أن نتخذ نفس اعتبارات التعامل المتبعة في كل مكان في إسرائيل أيضاً في الوسط البدوي وبصورة نزيهة. نؤكد على النزاهة، لأن بحثنا أثبت الإجحاف المتعمد بكل ما يتعلق برصد الميزانيات للبلدان البدوية، في جميع المجالات تقريباً، في حين أن⁷ تبرير هذا الإجحاف لم يكن جدياً. نعتقد أنه إذا كانت المعايير والمقاييس واضحة وعادلة، وتم تنفيذها بصدق وانفتاح، فإن الكثير من البدو سيكونون مستعدين وقادرين على إبراز مهاراتهم كمبادرين، والانضمام إلى قائمة رجال الأعمال الناجحين، الذين تحتاجهم البلدان البدوية من أجل تطورها. إحدى مهام سلطة تطوير البلدان البدوية (أنظر لاحقاً BUDA) هي متابعة الخطط الاقتصادية هذه بشكل أكثر دقة من السابق.

نُفسر على أننا نوصي بتخصيص الأموال بدون تحديد وبشكل غير مراقب، فمن الواضح أن كل خطة عامة يجب أن تمر بمرحلة تحليل دقيق في بدايتها، مراقبة حذرة خلال تنفيذها، وتقييماً ناقداً عند إنهائها. لكن الواقع الراهن يُشير إلى أنه حتى لو توفّر التأييد من قبل أعلى المستويات السياسية أو تلك التي ينص عليها القانون، فإن هناك خللاً موروثاً في النهج البيروقراطي الإسرائيلي الذي يعمل في اتجاهٍ معاكس للعلاج العادل والنزيه في معظم الأمور الخاصة بالبدو، وخاصةً تلك المتعلقة بالأرض وتقديم الخدمات المادية. إن إجراء فحص جذري لجهاز المخصصات المادية من شأنه أن يزيل - مرةً واحدةً وللأبد - الحاجز غير الأخلاقي في طريقهم إلى التغيير والتقدم. هذا مع العلم أن التأييد من قبل الجهات السياسية العليا محدود وغير متواصل. وحتى في الحالات القليلة التي تم فيها هذا التأييد فإنه لم يتم أخذ المعارضة الإدارية بعين الاعتبار. إن عدم قيام المسؤولين باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ وعودهم، أفقدهم مصداقيتهم في الوسط البدوي. فهؤلاء السكان يتطورون تدريجياً في مجال النضال القانوني، وإن لزم الأمر فإنهم سيفرضون التغيير بواسطة توجّه إلى محكمة العدل العليا أو إلى مراقب الدولة. ففي بداية شهر آذار 2000، قامت محكمة العدل العليا برفض قرار منع العرب من شراء أراضٍ في كنتسير، وهو قرار بالغ الأهمية. الشيء الذي يعيد إلى الذاكرة تجربة الهنود الحمر في بلدان من كندا حتى أستراليا.

إذا كانت هناك مخاوف بالنسبة لإساءة استعمال الصلاحية الممنوحة، فإننا سنشير إلى أن معظم السلطات المحلية في إسرائيل (عدا عن الأحزاب السياسية القومية وقادتها) أثبتوا أن على البدو أن لا يتساهلوا معهم في هذا السياق. ومهما كان الأمر، فإن استخدام الطرق الصحيحة في مراقبة صرف الأموال وتجنيد الدخل، يجب أن يكون شيئاً عادياً بالنسبة لمعظم المجالس. إن الوضع القائم الذي يتم فيه تخصيص أموال لتغطية العجز الناتج عن التبذير في البلدان اليهودية بينما تُطالب فيه البلدان البدوية بالالتزام بمقاييس عالية من المسؤولية المالية - يُشير على نفاق متطرف وكيل بمكيالين.

نقترح أن تقوم جميع المؤسسات الحكومية، التي تعمل على شئون البدو، بتجنيد فوري لموظفي الجمهور البدو المؤهلين والمستقلين في مستوى لائق، وليس تمثيلاً رمزياً كما هو الحال بالنسبة لمديرية البدو الحالية والتي تضم عدداً رمزياً فقط من الموظفين البدو. إن إبقاء الوضع القائم حيث يقوم أشخاص غرباء بإملاء سياساتهم على البدو، دون استشارتهم، وبالطبع دون إشراكهم في التنفيذ، ليس مرفوضاً فحسب بل ومحكوم عليه بالفشل. هنالك مجموعة آخذة بالازدياد من بين البدو المؤهلين، القادرة على أداء هذه الوظائف بمستوى لا يقل جودة عما هو الحال الراهن. بنيتنا تعيين الجيدين والمتفوقين في الوظائف الرائدة من أجل التخطيط والتنفيذ، حتى في تلك الأماكن التي ينتقدونها علناً (وبشكل عام على حق) بسبب فشل سياستها.

من أجل تحسين الوضع، نقترح إقامة مركز للإدارة المدنية للوسط البدوي (CBUA)، يقوم خلال فترة 12-24 شهراً بتأهيل نحو 20 من دارسي لقب الماجستير في موضوع إدارة الأعمال أو الإدارة العامة، القادرين على تنفيذ المهمة. لقد باشرنا الحوار مع جامعة أجنبية لديها الخبرة في تقديم مثل هذا البرنامج (12).

مؤسسة حيوية: سلطة التطوير المدني للبدو

هناك أهمية كبرى لإقامة مؤسسة ناجحة تدير برنامجنا الطموح للتطوير، وذلك من منطلق أن هناك موارد إدارية محدودة متوفرة الآن. نحن بحاجة إلى جهاز يتجاهل جميع الخلافات الداخلية في المجتمع، ويقوم على العمل بخطوات جريئة بعيدة المدى. تُثبت التجربة العالمية أن سلطات التطوير المدني ناجحة جداً، إذ ما توفرت الظروف الصحيحة (13). هذه الظروف تشمل التخلص من الضغط السياسي اليومي، طاقماً مهنياً جداً، منح صلاحيات واضحة، والتزام مالي لعدة سنوات مع ضمان الاستقرار (أي ميزات لا تتعلق باعتبارات الوزارات من لحظة تحديدها فصاعداً).

أن تحديد مجال عمل هذه السلطة هو موضوع بالغ الأهمية. يجب بحث إمكانية إقامة سلطة مشتركة لجميع البلدان، أو إمكانية أن تكون سلطة كهذه لكل بلدة على انفراد. حيث أن هذه السلطات تلعب دوراً حاسماً في مجال التطوير، فهي أقيمت لهذا الغرض ومن أجل تمثيل مصالح السكان المحلية. لذا هنالك حاجة لنظام يعمل على أعلى مستوى لحل أي تعارض مصالح محلي. نقترح إقامة طاقم لرؤساء البلدان البدوية تكون وظيفته المساعدة على تطوير برامج عمل وتحديد سلم أولويات شامل. لكن منذ لحظة حصول الموافقة يجب أن يكون التنفيذ نفسه مستقلاً قدر الإمكان عن الاعتبارات المحلية. لذا، نقترح إقامة سلطة لتطوير البلدان البدوية (BUDA) وحلّ مديرية البدو الحالية، بحيث تكون صغيرة وناجعة في إدارة خطة التطوير المدني. يُفضّل أن يتم الاعتراف بسلطة تطوير البلدان البدوية بموجب قانون يتم سنّه في الكنيست.

تضمن هذه السلطة تطويراً عادلاً وناجعاً للبلدان البدوية بواسطة رفع مستوى البنى التحتية المدنية والخدمات في المجتمع البدوي، وخاصةً في مجال التعليم، الصحة والمجتمع، لتصبح في مستوى الخدمات القطري خلال فترة زمنية محددة. في مجال التطوير، تكون لهذه السلطة القدرة على القرار بحيث يتم إكمال خطط العمل بسرعة والبدء بالتنفيذ فوراً من نقطة محددة، بحيث يتم رصد برامجها وميزانياتها لعدة سنوات، وفق مواصفات واحتياجات كل مشروع على حدة، مع التأكيد على فصل كل مشروع عن الاعتبارات الرسمية الخارجية، من اللحظة الأولى للمصادقة والتمويل. أما السلطة فستكون مسؤولة أمام مجلس رؤساء البلدان البدوي، وأمام الوزارات المناسبة التي تمول المشاريع.

يجب أن تتشكل إدارة سلطة التمدين من شخصيات بدوية وربما أيضاً من موظفي حكومة يتبعون للأقسام المشاركة في تنفيذ الخطة. يكون رئيس سلطة التطوير المدني شخصاً أثبت مهارته وقدرته كمحلل للسياسة وبحيث يكون مقبولاً على المجتمع البدوي، كما يكون معظم

أعضاء اللجنة التنفيذية من البدو. إحدى الإيجابيات البارزة لسلطة تطوير كهذه هي تخفيف حدة الصراعات على النفوذ في المؤسسات الحكومية، بين أصحاب المصالح البدو وبين هذه المجموعات. فمن المتوقع أن تبرز مثل هذه الصراعات في مرحلة طرح خطة العمل، لكن بعد أن يتم المصادقة عليها وتلقيها الدعم من مؤيديها سيصبح لسلطة تطوير البلدان البدوية الحق في مواصلة عملها، بحيث تكون بعيدة عن الخوض في صراعات متواصلة تنفخ في ظهرها.

الأخذ بزمام الأمور

إن تنفيذ توصيات هذا البحث، مرهون، بشكل كبير، بتأييد الحكومة. نحن لا نوهم أنفسنا بالنسبة لصعوبة الحصول على هذا التأييد والدعم، كما أننا لا نقترح الانتظار حتى تطرح المصادقة الرسمية بشكل تلقائي أو أن تمطر السماء أموالاً. بما أن الكثير من اقتراحاتنا لا تحتاج تمويلاً أو مصادقة حكومية، فبالإمكان مباشرة العمل بها على الفور. من هنا، فقد بدأنا بعملية تجنيد الموارد المالية من مصادر داخلية وخارجية.

يجب المباشرة بإقامة طاقم أو مُلتقى لرؤساء السلطات البدوية. لا سيما وأن هذه الخطوة متيسرة الآن أكثر من أي وقت مضى، حيث أن جميع الرؤساء منتخبين. بإمكان هذا الطاقم، أن يقف صفاً واحداً أمام الحكومة، والعمل بسرعة على تخطيط وتجنيد الميزانيات من أجل سلطة تطوير البلدان البدوية (BUDA). إن لسلطة تطوير التمدين البدوي أجندة كاملة هي الأخرى، تتخللها نشاطات يمكن البدء والعمل حسبها، بدءاً من توفير معطيات خطة العمل، ومروراً بإقامة شركة المواصلات البدوية (BTC)، وانتهاء بتجنيد مساعدة مالية ودعم سياسي لنشاطها.

إن العمل المستقل يطرح تحدياً جدياً أمام السكان البدو، لأنه ينطوي على تحرك حقيقي تجاه أخذ زمام المسؤولية. هنالك بعض الشروط التي يجب توفيرها لا سيما بما يتعلق بقبالية السكان البدو بالأخذ بزمام الأمور. فعلى سبيل المثال، إذ ما خشي السكان من فقدان الدعم الحكومي بسبب ذلك، أو إذا لم يكونوا قادرين على تجاهل الخلافات الداخلية بينهم، أو لم يكونوا مستعدين بالسماح للعقول الشابة والجيدة التي تعيش بينهم بأداء أدوار مركزية في بلورة مستقبلهم، أو لم يكن لديهم الاستعداد لاتخاذ خطوات تفرض هيبة القانون في بلدانهم، فإن الاستنتاج الحتمي هو أنهم غير جاهزون لتقبل جهود التطوير الجدية، ولن تخرج للنور كل الطموحات نحو مستقبل أفضل الذي قمنا بعرض ملامحه الرئيسية. بالرغم من ذلك وإذ ما كنا أكثر تفاؤلاً، فإننا نستطيع القول أن هذه الخطة تمثل خطوة هامة أولى في سبيل طرح معضلة الوسط البدوي الاجتماعية والاقتصادية في الدولة وطرحها على مائدة البحث الاجتماعي بشكل خاص وعلى الملأ بشكل عام.

متابعة التقدم: تحديد أهداف مرحلية ومتطلبات تخطيطية إضافية من

اجل التنفيذ الفوري

إن إحدى نقاط الضعف البارزة التي تميزت بها مبادرات التخطيط التقليدية، هي غياب معايير للتنفيذ يمكن بواسطتها بلورة، متابعة وتقييم الخطط بحيث تُطرح فكرة، تُحاك الخطة، تُجند موارد، إلى مرحلة التنفيذ. لكن في غياب معايير مناسبة، كيف يمكن الحكم على مدى نجاح المبادرة، وإلزام المسؤولين بها؟ فبدون قدرة كهذه لا يمكن معرفة إذا كانت المبادرة منحرفة عن مسارها، أو إذا كانت هناك حاجة لاتخاذ خطوات تصحيحية من أجل منع تبذير موارد أخرى هي محدودة أصلاً. فهذا ما تميزت به خطة تأسيس البلدان البدوية السبع. اعتماداً على مدى موافقة وقبول خطة العمل النهائية، نقترح تجهيز قائمة والإشارة إلى 5 حتى 10 معايير. كما نقترح أن يتم تقييم تنفيذ الخطة - كل 5 سنوات على مدار عمرها الزمني - وفق هذه

المعايير، بحيث يتم نشر وتعميم هذه النتائج على كل المعنيين. يعرض الجدول 3 نموذجاً نظرياً لمثل هذا الإطار.

يجب اشتقاق نظام معايير حقيقي من خلال خطط العمل التي سيتم تبنيها. عملية المفاوضات والمشاورات في تحديد هذه المعايير ستوفّر صورة واضحة حول مستوى الالتزام تجاه المبادرة، وتحديدًا حول أهدافها النهائية.

الجدول رقم 3: مقاييس تنفيذ نظرية لتقييم المشروع

المؤشر	تم قياسه بناءً على:	سنة 0	سنة 5	سنة 10	سنة 15	سنة 20	سنة 25
بطالة	أعلى من المعدل القطري	2	1.75	1.5	1.35	1.2	1
دخل العائلة	نسبة مئوية من المعدل القطري	40	50	60	70	80	90
وفاة بين الأولاد	أعلى من المعدل القطري	1.56	1.50	1.44	1.32	1.22	1.10
صناعة	عدد المصانع التي تشغل +5	8	10	14	20	30	50
أصحاب سيارات	نسبة مئوية من المعدل القطري	25	30	35	40	45	50
أهلية للجامعة	نسبة البجروت مقارنة مع المعدل القطري	23	30	40	55	70	85
خريجو بن غوريون	عدد الخريجين	18	50	150	300	500	800
عمل	عدد البدو في المكاتب الحكومية*	15	50	150	300	600	1000

ملاحظة: لا يشمل التربية، الثقافة، المؤسسات الدينية.

كتاب الإحصائيات السنوي لبدو النقب: رقم 1: لرهط فقط.

متطلبات أخرى للتنفيذ الفوري

هنالك حاجة ماسة لتشخيص مجموعة قياديين يأخذون على عاتقهم مسئولية النهوض بالمشروع. على هذه القيادة أن تأتي من بين السكان البدو، وإن تتمتع بالثقة الذاتيه وتكون قادرة على لفت انتباه الحكومة، وخلق التناغم بين مصالح السكان البدو المختلفة، سواء سكان البلدان أو غيرهم من سكان الضواحي. كما أنه هنالك أهمية كبرى لتجنيد دعم للمبادرة لدى المستويات السياسية العليا، فيجب عرض الصيغة المصادق عليها من هذا التقرير أمام موظفي الحكومة المختصين. فالتأييد الرسمي فقط وليس التردد من قبل أعلى المستويات، أي رئيس الحكومة ووزير المالية ومروراً بالحكومة، هو الكفيل بتنفيذ الجوانب المكلفة من الخطة. يجب ألا يقتصر هذا الدعم على التعاطف العقيم بل أن يترجم إلى صياغة وسن قوانين لاثقة، بالإضافة إلى وسائل تضمن الحفاظ على مبادئ العدل والمسؤولية بالنسبة لجميع الخطط القطرية.

بالإضافة إلى التأييد الرسمي، يجب بذل جهود جبارة "لتسويق" الخطة للجمهور الواسع، الذي هو في معظمه يهودي. فهذا الجمهور غير مكترث، تنقصه معلومات حول ماهية القضية وربما لا تهتمه مصلحة السكان البدو. على القيادات المتعاطفة مع هذا المشروع، مثل الصحافيين ورجال القانون، أن تكون في طليعة المسيرة المؤيدة لهذه المبادرة، حيث يتم إشراك نشطاء الجمهور في المدن اليهودية المجاورة وفي بئر السبع بشكل جدي، لكي يساهموا في تسوية الأرضية تمهيداً لتأييد سن القوانين في المستقبل. لهذا، نقترح أن تكون إحدى المهام الأولى التي تقوم بها سلطة تطوير البلدان البدوية (BUDA) العمل المشترك مع مركز دراسة وتطوير المجتمع البدوي في جامعة بن غوريون، من أجل تجنيد أخصائيين في الإعلام، لكي يطوروا برنامجاً لاستخدام ناجع لوسائل الإعلام، التي بدورها تقوم بنقل روح هذا التقرير.

إننا نؤمن أنه بإمكان أعضاء التنظيمات الأهلية ومستثمرين يهود من الخارج لعب دور هام في هذا المضمار. فهناك الكثير من المساعدات التي قدمت من قبل هذه الأطراف، لكن غالباً ما تم توجيه هذه التبرعات إلى مشاريع حددت من قبل بعض مجندي الأموال الغير مسؤولين والتي لم تدر نفعاً على البدو في نهاية المطاف. يجب أن تشكل المساعدة المادية والمهنية لتنفيذ مثل هذا المشروع تحدياً أمام كل من يهمله مستقبل النقب.

الرسم 4 يعرض جدولاً زمنياً مفصلاً لتنفيذ الخطة المقترحة.

الرسم 4: إستراتيجية التنفيذ

الإطار الزمني						الأهداف المرحلية	المشروع
أيار	نيسان	آذار	شباط	كانون ثانٍ	كانون أول		
							I. صياغة مجددة للتقرير
					X	سماع الآراء والمصادقة	عرض مسودة أولية على السكان البدو
					X		لقاء مع القيادة المحلية
					X		لقاء مع موظفين كبار
				X			الالتقاء بالسكان، تخمين المشاركين
				X		أن تعبر عن مصالح البدو	صياغة من جديد من أجل عرضه على الحكومة
			X			سماع الآراء والتأييد	عرض مسودة معدلة على الحكومة
			X				الالتقاء بموظفين بمراتب عالية
			X				الالتقاء بموظفي الأقسام
			X				الالتقاء بوزراء
		X					الالتقاء بمسؤولين حكوميين ثانويين
		X				للتنشر الموسع	إعداد مسودة نهائية
							II. مناقشة النتائج
		X				مصادقة رسمية	عرض رسمي (بحضور صحافيين)
		X					للبدو
		X					للحكومة

							المحلي
				X		مباشرة إدارة الأجهزة الهامة	إيجاد مجلس بلدي بدوي
			X			السيطرة على عملية التنفيذ	إيجاد وكالة بدوية متطورة
							تعيين قيادة
							تعيين موظفي طواقم، مكاتب، إلخ..
		X				جميع الجوانب	BUDA إلقاء مسئولية للتنفيذ
	X						إيجاد شركة موصلات بدوية
X	X						تنفيذ مركبات أخرى من الخطة (ملحق 1)
	X						إلقاء مسئولية للعلاقة مع الحكومة
	X						إفتتاح مركز بدوي مدني إداري
	X						إعداد خطة العمل
	X						وضع برنامج للتنفيذ
X							جهود لتجنيد التأييد العام
X							تقوية العلاقات بالخارج
							V. تحصيل سن قوانين وميزانيات

X						تحصيل قوانين	إعداد مسودة اقتراحات قوانين
X							عرض الاقتراحات
X							مبادرة تنفيذية
X							ضغط مكثف على الوزراء الكبار، رئيس الحكومة، إلخ
X							ضغط مكثف مع أعضاء الكنيست
X						تحصيل ميزانيات	تخطيط ميزانية
X							إعداد ميزانية لمدة طويلة
X							ضغط مركز مع تمويل حكومي
X						تشكيل ضغط خارجي على الحكومة	جهود إعلامية، وسائل إعلام، إلخ

الخاتمة

اعتماداً على تجارب سابقة وعلى منطق التطوير المدني، قمنا باقتراح الخطة الاستراتيجية للبلدان البدوية. عندما تتحقق هذه الخطة، سيكون بإمكانها توفير كثير من احتياجات البدو في الحاضر والمستقبل. لكننا لا نستطيع الجزم بذلك، فالسكان البدو هم أصحاب القرار في تبني أو رفض هذه الخطة. بكلمات أخرى، حتى لو كانت الخطة "ستنجح" نظرياً، فعليها أن تتلاءم وميول السكان، لذا يجب عدم استخلافهم في اتخاذ القرار. نعتقد أن أحد إنجازات هذه الخطة أنها ستحفز الجميع على التعامل بجدية أكبر مع مشاكل البلدان البدوية، والتفكير ملياً في إيجاد حلول لائقة.

ونختتم بوعظٍ صريحٍ وقاسٍ للحكومة، فمن الواضح أنها هي تلك التي تتحمل المسؤولية الكبيرة لفشل المبادرات لتوطين البدو في بلدان ذات نمط مدني. فكل محاولة لإصلاح الوضع عليها أن تبدأ بتحمل المسؤولية، تلك المسؤولية التي طالما تكون مدار بحث المؤتمرات القومية والدولية وفي المواثيق التي تعتبر إسرائيل شريكةً فيها.

احترام المبادئ القومية

لقد سبق وأعلن مؤسسو الدولة في وثيقة استقلال إسرائيل أن "دولة إسرائيل ستهتم بتطوير الدولة لصالح جميع سكانها، ستقوم على الحرية، العدل والسلام مثلما تنبأ أنبياء إسرائيل ستضمن المساواة الكاملة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع مواطنيها بدون فرق في الدين، العرق أو الجنس، وأنها ستضمن حرية الدين، والضمير، واللغة والتربية والثقافة، ستحافظ على الأماكن المقدسة لجميع الأديان، وستكون وقيّة لمبادئ وثيقة الأمم المتحدة" (إعلان إقامة إسرائيل، 14 أيار، 1948). نحن نقول أنه إذ ما تحقّق هذا الالتزام لوحدة

فسيكون كفيلاً بتغيير السياسات الحكومية تجاه البدو، وربما لتغيير إصلاح بعض الشيء من غين وظلم الماضي وإعادة صياغة خطط التطوير بحيث تشمل احتياجات ومصالح المواطنين البدو.

احترام المواثيق الدولية

لقد وقعت إسرائيل - كعضو في منظمة الأمم المتحدة- على عددٍ من مواثيق حقوق الإنسان وعلى ميثاق الأمم المتحدة بهذا الخصوص. هذه المواثيق تشمل الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، والحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وإعلان الحق في التطور. فلقد التزمت إسرائيل، بموجب هذا التوقيع، بالدفاع عن الحقوق الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لجميع مواطنيها، والعمل على تطوّرهم.

اعتماداً على الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية "الأطراف السياسية.. تأخذ على عاتقها أن تكفل.. حقوق... تتم بدون تمييز مهما كان نوعه على أساس الجنس، اللون، اللغة، الدين، الفكر السياسي، الأصل القومي أو الاجتماعي، الأملاك، المولد أو أي مكانة أخرى... الأطراف السياسية... تلتزم بضمان مساواة حقوق الرجال والنساء في الاستفادة من جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... الأطراف السياسية... تعترف بحقوق الجميع... للأجر العادل والتعويض المتساوي مقابل عمل متساوي القيمة بدون تمييز من أي نوع... فرص متساوية للجميع في القدرة على أن يكونوا متقدمين... التعليم يجب أن يكون الوصول إليها ممكناً من قبل الجميع". (البنود 2،3،7،13).

بالإضافة إلى ذلك ينص إعلان الحق بالتطور: "الحق بالتطور هو حق إنساني غير قابل للتبديل.. كل إنسان وجميع الناس لهم الحق في المشاركة، والمساهمة... والاستفادة من التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي... والتي بموجبها يمكن لجميع الحقوق الإنسانية..."

من التحقق بالكامل... الإنسان هو عصب التطور، وعليه أن يكون الشريك الفعّال والمستفيد من الحقّ في التطور... على الدول أن تقوم... بجميع الوسائل المطلوبة من أجل تحقيق الحقّ في التطور، وأن تضمن... مساواة في الفرص في الوصول إلى الموارد الأساسية، التربية، خدمات الصحة، الغذاء، السكن، التشغيل، وتقسيم الدخل تقسيماً عادلاً". (البنود 1، 2، و8).

إننا ننظر بجديّة بالغة لالتزام دولة إسرائيل بهذه المبادئ، حتى وان لم يتم العمل بموجبها تجاه البدو. فلقد قمنا بطرح خطة للتطوير الاقتصادي والنمو في البلدان البدوية السبع، التي ستساعد - بدعم عام متواضع - أكثر الناس ضعفاً في دولة إسرائيل لنيل هذه الحقوق. لسنا بحاجة لإذن من الحكومة كي نباشر في تنفيذ هذه الخطة، لكننا سنستقبل بصدقٍ رحب مشاركتها الكاملة، المؤيدة والمشجعة لتنفيذها. في حين أن البيانات التي سقناها آنفاً، تشكل قاعدةً صلبة يمكن ويجب بناء الشراكة عليها.

الملحق رقم 1.1: إستراتيجية التطوير المدني

رہط: محور إداري

المدة بالسنوات					
الانتهاء	البداء	التكلفة	المهمة	الأولوية	المشروع
					وظائف إدارية
2	0	متواضعة	حكومي	A	كلية أكاديمية
3	2	عالية	حكومي	A	مستشفى إقليمي
2	1	متواضعة	حكومي/دولي	B	بنك لتطوير المحلات والمشاريع الاقتصادية
1	0	منخفضة	حكومي	A	مكتب سلطة التطوير المدني
2	0	منخفضة	حكومي	A	مكاتب حكومية
2	0	منخفضة	حكومي/إقليمي	B	مكاتب إقليمية
					مركبات اقتصادية
2	1	متواضعة	حكومي/محلي/خصوصي	A	شارع تجاري مع لهاييم
2	2	متواضعة	حكومي/محلي/خصوصي	B	مركز خدمات اقتصاديه
1	0	منخفضة	حكومي/محلي	A	مكتب تسجيل للعمل
					مركبات المواصلات
8	2	عالية	حكومي	B	تجهيز مجدد لشارع عابر إسرائيل
1	1	منخفضة	حكومي	A	محطة قطار (مع لهاييم)
1	1	متواضعة	حكومي/محلي	A	شارع يصل بالشارع رقم 40

الملحق رقم 1.2: إستراتيجية التطوير المدني

تل السبع: محور اقتصادي

المدة بالسنوات					
الانتهاء	البداية	التكلفة	المهمة	الأولوية	المشروع
وظائف اقتصادية					
2	1	عالية	حكومي/خصوصي	A	مجمع صناعي-طريق نباطيم
2	1	عالية	حكومي/خصوصي	A	مجمع صناعي-شارع عابر إسرائيل
		منخفضة	حكومي/خصوصي	A	مكتب تسجيل للعمل
1	1	متواضعة	حكومي	B	مركز تأهيل
1	2	متواضعة	حكومي/خصوصي	B	دفينة تكنولوجية
1	0	منخفضة	خصوصي	A	خطة استشارة- مجمع عومر الصناعي
2	3	منخفضة	حكومي	A	أعمال بناء في نباطيم
2	5	متواضعة	حكومي	B	ارتباط وتشغيل نباطيم
1	0	منخفضة	خصوصي	A	مجمع عومر الصناعي
?	?	منخفضة	خصوصي	C	منطقة تجارة حرة (إذا تم إنشاؤها)
مواصلات					
1	3	منخفضة	حكومي	B	طريق وصول لنباطيم
4	3	منخفضة	حكومي	C	طريق تربط بشارع عابر إسرائيل
1	0	منخفضة	حكومي	A	طريق تربط بالشارع الالتفافي حول بئر السبع
1	1	منخفضة	حكومي	B	محطة لشبكة مواصلات سريعة بين المدن
زراعة					
1	1	منخفضة	حكومي/الجامعة	A	مركز بحث وتطوير

5	5	عالية	حكومي/خصوصي	C	تعبئة (نباطيم)
2	2	متواضعة	حكومي/الجامعة	A	زراعة هايتك
2	2	متواضعة	حكومي/الجامعة	B	تسجيل منتجات

الملحق رقم 1.3: إستراتيجية التطوير المدني

كسيفه: محور إداري

المدة بالسنوات					
الإنهاء	البداء	التكلفة	المهمة	الأولوية	المشروع
الاتصال					
2	0	منخفضة	عراد، موتورولا	A	تطوير منتجات اتصال (لاسلكي)
2	1	متواضعة	حكومي/خصوصي		مركزية هاتف للمساعدة والدعم
سياحة					
2	1	متواضعة	عراد/البحر الميت، فنادق، إلخ	A	إقامة مركز تأهيل مهني
1	0	متواضعة	خصوصي	A	استشارة-عراد
1	0	منخفضة	حكومي/محلي	A	تسجيل أشغال
مطار-نباطيم					
5	5	عالية	حكومي/خصوصي	C	تصنيف منتجات زراعية، تصدير
3	3	منخفضة	حكومي	A	أعمال بناء في نباطيم
2	5	متواضعة	حكومي	B	تشغيل وارتباط بنباطيم
مواصلات					
2	2	عالية	حكومي	B	محطة مركزية لشبكة المواصلات السريعة بين المدن
1	3	منخفضة	حكومي	A	طريق وصول لعراد من الشرق
زراعة					

1	0	منخفضة	الجامعة/حكومي	A	مركز بحث وتطوير
2	1	متواضعة	حكومي	B	زراعة عصرية
4	2	عالية	حكومي/خصوصي	B	دفيئة للتصنيف والتعبئة (نباطيم)

الملحق رقم 1.4: إستراتيجية التطوير المدني

عرعر: صناعات طاقة وإلكترونيكا

المدة بالسنوات					
المشروع	الأولوية	المهمة	التكلفة	البداء	الإنهاء
طاقة					
تطبيقات بدوية جديدة	A	ديمونا	متواضعة	2	3
بحث وتصدير طاقة شمسية	B	سديه بوكير/حكومي	متواضعة	1	3
بحث وتصدير تحلية شمسية	B	البحر الميت/حكومي	عالية	1	5
مركبات إلكترونية					
إنتاج	A	دل-فيشي	منخفضة	0	1
إستشارة- ديمونا، تمار	A	خصوصي	معتدلة	0	1
تسجيل أشغال	A	حكومي/محلي	منخفضة	0	
مطار					
بضائع زراعية وتصدير	C	حكومي/خصوصي	عالية	5	5
أعمال بناء في نباطيم	A	حكومي	منخفضة	3	2
إرتباط وتشغيل في نباطيم	B	حكومي	متواضعة	5	2
مركبات المواصلات					
مواصلات سريعة بين المدن	A	حكومي	منخفضة	1	1
منطقة تجارة حرة (إذا أنشأت)	C	خصوصي	منخفضة	?	?

الملحق رقم 1.5: إستراتيجية التطوير المدني

اللقية: تربية وتجارة

المدة بالسنوات					
المشروع	الأولوية	المهمة	التكلفة	البداء	الإنهاء
تربية					
برنامج تحضير لدخول الجامعة	B	إقليمي/الجامعة	متواضعة	1	1
مدرسة نسائية لجميع البدو	A	حكومي	متواضعة	1	2
كلية تكنولوجية لجميع البدو	C	حكومي	عالية	2	3
كلية معلمين لجميع البدو	A	حكومي	عالية	0	2
علاقات اقتصادية					
	A	حكومي	متواضعة	2	2
مركز شوكت (ميتار حوره)	B	حكومي/محلي/خصوصي	متواضعة	1	1
شبكة خطط تأهيل	A	خصوصي	منخفضة	1	1
تسجيل أشغال	A	حكومي/خصوصي	منخفضة	0	1
مركبات المواصلات					
طريق ترتبط مباشرة بالمجمع الصناعي في عومر	A	حكومي	متواضعة	1	1
مواصلات سريعة بين المدن في شوكت	B	حكومي	عالية	2	2

الملحق رقم 1.6: إستراتيجية التطوير المدني

شقيب السلام: بيئة وزراعة

المدة بالسنوات					
المشروع	الأولوية	المهمة	التكلفة	البداء	الانتهاء
جودة البيئة					
صناعات تكرير وتحديث	A	رمات حوباب/حكومي	عالية	0	3
الاعتناء بالنفايات	A	رمات-حوباب/حكومي	عالية	1	2
استشارة- لرمات حوباب، بئر السبع	A	خصوصي	معتدلة	0	1
تسجيل أشغال	A	حكومي/محلي	منخفضة	0	1
زراعة					
مركز أبحاث وتطوير	A	جامعة/حكومي	منخفضة	0	1
مدرسة ثانوية زراعية	A	حكومي/محلي	منخفضة	0	2
كلية زراعية (بدوية)	C	حكومي	عالية	2	3
صناعة زراعية	B	حكومي	متوسطة	1	2
عمليات تعبئة وزراعة	B	حكومي/خصوصي	عالية	2	4
مركبات المواصلات					
مداخل أخرى	A	حكومي	متوسطة	2	2
شبكة مواصلات سريعة بين المدن	A	حكومي	منخفضة	1	1

الملحق رقم 1.7: إستراتيجية التطوير المدني

حورة: مواصلات وزراعة

المدة بالسنوات					
الانتهاء	البداء	التكلفة	المهمة	الأولوية	المشروع
خدمات مواصلات					
1	0	متواضعة	حكومي/مدني/خصوصي	A	شركة مواصلات بدوية
1	2	متواضعة	خصوصي	B	تصليح وصيانة سيارات
زراعة					
2	1	متواضعة	إقليمي	A	زراعة عصرية
3	3	متواضعة	حكومي	C	فرع للكلية الزراعية
1	2	متواضعة	حكومي	C	فرع لمركز البحث والتطوير
2	1	متواضعة	حكومي	B	مركز زراعة صناعية
1	0	منخفضة	محلي/ذصوبي	A	اعتناء مهني بالحدائق
2	1	منخفضة	خصوصي	B	معدات زراعية
علاقات اقتصادية					
2	2	متواضعة	حكومي	A	مركز (ميتار، حورة)
1	1	منخفضة	خصوصي	A	خطة تأهيل في شبكات اتصال
1	1	منخفضة		A	تسجيل أشغال
بناء					
1	1	متواضعة	خصوصي/	B	بناء بيوت، ترميمات

			الكيوتس		
1	1	متواضعة	حكومي	A	مركز بناء مركبات المواصلات
2	2	عالية	حكومي	B	شبكة المواصلات السريعة بين المدن